المعهـــد الدولـــي للعدالـــة
و سيادة القانون

ملاحظات الممارسين لعدالة الأحداث الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

محامي الدفاع

هذا الدليل نشر تباعاً لمبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمكافحة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أوعرقية

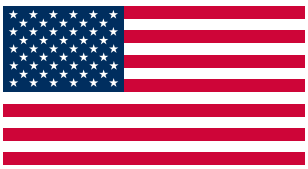

يعتبر هذا المنشور جزءًا لا يتجزأ من مبادرة قضاء الأحداث للمعهد،
وقد صدر بدعم من حكومة الولايات المتحدة.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مستلهما من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، تأسس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في عام ٢٠١٤ باعتباره منصة حيادية لتقديم التدريب وبناء القدرات للمشرعين والقضاة ووكلاء النيابة والمعنيين بإنفاذ القانون وضباط الإصلاحيات وغيرهم من الممارسين في قطاع العدالة للمشاركة في تنفيذ وتعزيز الممارسات الجيدة والمناهج المستدامة لمكافحة الإرهاب المستندة إلى سيادة القانون.

ويعتبر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون منظمة حكومية دولية مقرها في مالطا ويضم مجلس إدارة دولي (GBA) يتألف من ١٤ عضوًا: الجزائر وفرنسا وإيطاليا والأردن والكويت ومالطا والمغرب وهولندا ونيجيريا وتونس وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويعمل بالمعهد فريقًا دوليًا يتسم بالنشاط والديناميكة ويترأسه أمين تنفيذي يتولى مسؤولية العمليات اليومية بالمعهد.

إخلاء مسؤولية

صدر هذا المنشور بدعم مالي من وزارة الخارجية الأمريكية. وتقع محتوياته تحت مسؤولية المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وحده ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر وآراء وزارة الخارجية الأمريكية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - الحرم الجامعي فاليتا،
مبنى الجامعة القديمة، شارع سانت بول، فاليتا، مالطا

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ٢

الافتتاحية ٣

مقدمة ٥

نقطة العمل الأولى:
يجب على المحامي الاحتكاك المبكر مع الحدث لبناء الثقة وترسيخ علاقة قوية وتقييم موقف الحدث من منظور التطوير ٦

نقطة العمل الثانية:
يجب أن يكون المحامي حساسًا نحو ثقافة الطفل وعمره وجنسه، وأن يحافظ على وجود علاقة طبيعية بينه وبين الموكل بغض النظر عن مرحلة نمو الطفل ٧

نقطة العمل الثالثة:
يجب على المحامي أن يحقق بجدية وسرعة في طبيعة العمل الإرهابي المزعوم وظروف ارتكابه ٩

نقطة العمل الرابعة:
يجب أن ينظر المحامي إلى الحدث الموكل كضحية في المقام الأول وليس فقط باعتباره مجرمًا مزعومًا ١٠

نقطة العمل الخامسة:
يجب أن يضمن المحامي احترام حق الحدث الموكل في الاستماع إليه ١٢

نقطة العمل السادسة:
يجب أن يحافظ المحامي على اتصال منتظم مع الحدث ويدافع عن عدم احتجاز الموكل ١٣

نقطة العمل السابعة:
على المحامي أن يحافظ على السرية طوال الإجراءات الجنائية وبعدها ١٥

نقطة العمل الثامنة:
يجب على محامي الدفاع ضمان حماية حقوق الطفل في كل مرحلة من مراحل الدعوى ١٧

نقطة العمل التاسعة:
ينبغي للمحامي متابعة خيارات التحويل والتفاوض بشأن الفصل المبكر في القضايا ١٩

نقطة العمل العاشرة:
عند تحديد أفضل السبل لحل القضية، يجب على المحامي أن يدافع عن استصدار أحكام لا تنطوي على الاحتجاز بحيث تكون فردية ومتناسبة وتعطي الأولوية لإعادة الإندماج ٢١

نقطة العمل الحادية عشر:
ينبغي للمحامي أن يتلقى تدريباً متخصصاً للدفاع الفعال عن حقوق الأطفال المتورطين في جرائم الإرهاب ٢٣

نقطة العمل الثانية عشر:
يجب أن يحافظ المحامي على علاقات جيدة وأن يتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال عدالة الأطفال ٢٥

خاتمة ٢٧

شكر وتقدير

يود أن يتقدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بخالص الشكر والتقدير إلى الموظفين المتخصصين الوارد أسماؤهم فيما يلي حسب الترتيب الأبجدي، وذلك تقديرًا لإسهاماتهم في مجالات البحث والكتابة والتنسيق والمراجعة لملاحظات عدالة الأحداث الصادرة عن المعهد لمحامي الدفاع (ويُشار إليها فيما بعد باسم مذكرة محامي الدفاع الصادرة عن المعهد):

السيدة/ سناوية آداب، محامي الدفاع العام، الفلبين

السيد/ توماس بلاك، مدعي عام سابق بالمحكمة الجنائية الفيدرالية، الولايات المتحدة، والمراجع الرئيسي في كتابة مذكرة محامي الدفاع الصادرة عن المعهد

السيدة/ ساندرين بيرجلين دكا دجاتشي، محامي الدفاع، الكاميرون

السيد/ بول جيل، مساعد محامي الدفاع العام الفيدرالي الأمريكي، الولايات المتحدة، ومؤلف مشارك في كتابة مذكرة محامي الدفاع الصادرة عن المعهد

السيد/ ديسالين كيبيدي كازا، محامي أول للدفاع، إثيوبيا

السيدة/ فاطماتا مباي، محامي الدفاع، موريتانيا

السيدة/ جولي إلين ماكونيل، أستاذة القانون الإكلينيكي ومديرة عيادة الدفاع عن الأطفال، الولايات المتحدة، ومؤلف مشارك في كتابة مذكرة محامي الدفاع الصادرة عن المعهد

السيدة/ باتريشيا وانجيرو مونديا، محامي الدفاع، كينيا

السيد/ فولتير موجيكا، محامي الدفاع العام، الفلبين

ويود المعهد أن يعرب عن خالص شكره للموظفين بالمنظمات الدولية الآتي ذكرهم لتقديم مراجعة نظراء حقيقية لمذكرة محامي الدفاع الصادرة عن المعهد.

السيدة/ سيلين جلوتز، كبير مستشاري الشؤون القانونية والسياسات، وزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، سويسرا

السيدة/ آن موسيمان-جيراردي، خبير في حقوق الإنسان ومستشار قانوني، وزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، سويسرا

السيد/ سيدريك فوسارد، مستشار الدعوة والتعلم العالمي، برنامج تحقيق العدالة، منظمة Terre des hommes

السيدة/ مارتا جل جونزالز، منسق إقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، برنامج تحقيق العدالة، Terre des hommes

السيدة/ لورا جاك، خبير قانوني ومستشار فني، برنامج تحقيق العدالة، منظمة Terre des hommes

السيد/ دوسيو مازاريز، موظف برامج، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)

السيدة/ شيارا بولونا، موظف مساعد برامج، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)

السيدة/ مارجريتا ألينوفي، متدربة، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)

تم تنظيم وتنسيق وتنفيذ هذا المنشور والانشطة المرتبطة به من قبل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، تحت إشراف السيد توماس ووتشت، الأمين التنفيذي ، والسيد إيمرسون كاشون، مدير البرنامج.

الافتتاحية

للإرهاب تأثير على الأطفال - سواءً بصفتهم ضحايا أو شهود أو جناة مزعومين - ويجدون أنفسهم على نحو متزايد أمام نظم العدالة الجنائية المكلفة بتطبيق القوانين الوطنية لمكافحة الإرهاب وغالبًا ما تفرض هذه القوانين على نحو صارم تدابير تقييدية وعقوبات قاسية. ويفرض تحقيق التوازن بين احتياجات الأطفال وحقوقهم الخاصة ومطالبات أطر العمل القانونية لمكافحة الإرهاب تحديات هائلة أمام الممارسين في قطاع العدالة. وبدون تدريب متخصص ومعرفة عملية بالحقوق القانونية الممنوحة للأطفال بموجب القانون الدولي المعمول به، قد يجد أعضاء سلك العدالة الجنائية -وتشمل المحققين ووكلاء النيابة والقضاة وموظفي الاحتجاز ومحامي الدفاع- أنفسهم غير مستعدين على نحو كافٍ للتعامل بشكل فعال مع قضايا الإرهاب التي يكون الأطفال طرفًا فيها.

ونظرًا لأوجه الضعف المتأصلة فيهم، يتأثر الأطفال على نحو غير متناسب بالجرائم التي ترتكبها عناصر إرهابية. وفي بعض الحالات، يتم تجنيد الأطفال رغمًا عنهم أو بدون إدراكهم الكامل لعواقب أفعالهم. ويكون من السهل التحايل عليهم من قِبل أشخاص بالغين يقنعونهم بتنفيذ هجمات عنيفة أو من قِبل من يسعون إلى توريطهم لتقديم الدعم إلى المنظمات الإرهابية. وقد يتم هذا التلاعب أيضًا من خلال أشخاص يستغلون الظروف الدينية أو الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية لتشجيع توريط الأطفال في الهجمات المتعلقة بالإرهاب.

وفي سبيل التصدي للتحديات التي تنشأ حال التعامل مع قضايا الطفل في سياق مكافحة الإرهاب، شرع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بتمويل من حكومات سويسرا والولايات المتحدة، في مبادرة تغطي دورة حياة التطرف إلى العنف. وقد استهلت مبادرة قضاء الأحداث للمعهد أعمالها بوضع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مذكرة نيوشاتل حول قضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب (ويُشار إليها فيما بعد باسم مذكرة نيوشاتل)، والتي تنص على ثلاثة عشر ممارسة جيدة وضعت خصيصًا لتقديم الإرشاد والتوجيه لكل الفاعلين المعنيين بالتعامل مع قضايا الإرهاب التي يكون الأطفال طرفًا فيها.[١]

وتعزز مذكرة نيوشاتل والتي صادق عليها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر عام ٢٠١٦، الالتزامات المنصوص عليها بموجب اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (CRC) للتعامل مع الأحداث المتورطين في أعمال إرهاب مع مراعاة «احترام حقوقهم وحمايتها وتحقيقها على النحو الموضح في إطار العمل القانوني الدولي المعمول به، وكما هو مبين في القانون الوطني».[٢] ومنذ سريانها في ٢ سبتمبر ١٩٩٠، فقد صدّق على اتفاقية حقوق الطفل ١٩٦ دولة وتنص على التزامات حول التعامل مع قضايا الأطفال بكافة جوانبها، بما في ذلك الإرهاب. وتكون هذه الالتزامات ملزمة بموجب القانون الدولي لكل الدول المصدقة على اتفاقية حقوق الطفل. (ولم تصادق الولايات المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل، ولكنها اعترفت بالحاجة إلى تأسيس نظام قضاء[٣] أحداث متخصص يعتني بحماية حقوق الطفل ويؤكد على أن المصلحة العليا للطفل تمثل اعتبارًا أساسيًا في قضايا الإرهاب.)

وقد وضعت مبادرة قضاء الأحداث للمعهد استراتيجية تعتني بتعزيز رؤية مذكرة نيوشاتل الصادرة عن المنتدى وتنفيذها، بما في ذلك مجموعة أدوات قضاء الأحداث الصادرة عن المعهد[٤] (ويُشار إليها فيما بعد باسم مجموعة أدوات المعهد). واستهدفت مبادرة قضاء الأحداث للمعهد في مرحلتها الأخيرة تقديم المساعدة إلى الدول المستفيدة من خدمات المعهد وتفعيل الممارسات الجيدة لمذكرة نيوشاتل. وقد استهلت هذه المرحلة مهمتها بالعمل على زيادة الوعي بمذكرة نيوشاتل خلال سلسلة مكونة من خمسة ورش عمل إقليمية للممارسين من الساحل ومنطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وشرق أفريقيا ودول البلقان الغربية ودول جنوب شرق آسيا. وقد استقبلت ورش العمل التي أجريت في الفترة ما بين أكتوبر ٢٠١٧ ونوفمبر ٢٠١٨ في ياوندي والكاميرون وفاليتا ومالطا وبانكوك وتايلاند مشاركين من ٢٧ دولة بشكل مجمل. وضمت مشاركين وخبراء وميسرين آخرين ممثلين عن المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية مثل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، و مركز الديمقراطية والتنمية في نيجيريا، ومجلس أوروبا (CoE)، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة هداية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والعدالة (UNODC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) (UNICEF)، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI)، وحكومات سويسرا والولايات المتحدة.

واستخدمت ورش العمل الخمسة جميعها مجموعة أدوات المعهد، والتي تبين إطار العمل الدولي ذي الصلة لكل ممارسة من الممارسات الجيدة لمذكرة نيوشاتل، والتي تنطوي على دراسات حالة لتوضيح كيفية استجابة الدول للأطفال المتورطين في أنشطة متعلقة بالإرهاب في إطار المعايير الدولية. وينتهي كل قسم بعملية مراجعة تسمح للممارسين بالنظر في معرفتهم بالمعايير والأساليب المطلوبة لتنفيذ مذكرة نيوشاتل.

---

١ https://www.theiij.org/wp-content/uploads/2021/09/Arabic-Neucha-tel-Memorandum-on-Juvenile-Justice.pdf

٢ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مذكرة نيوشاتل، الممارسة الجيدة رقم ١: انظر أيضًا اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (CRC)، المادتين ٣٧ و٤٠.

٣ استعملنا في هذه الحالة وحدها مصطلح النظام الأمريكي حيث نشير بوجه خاص إلى العملية المتخصصة التي تتبعها الولايات المتحدة في التعامل مع الحالات الجنائية للأحداث.

٤ متوفرعلي موقع المعهد: https://theiij.org/wp-content/uploads/2021/09/IIJ-TOOLKIT-Arabic.pdf

وقد نظم المعهد كل ورشة عمل لتتناول خمسة أقسام من مجموعة أدوات المعهد، والتي تعكس ما ورد في مذكرة نيوشاتل، ألا وهم: (١) وضع الأطفال بموجب القانون الدولي؛ (٢) منع تعرض الأطفال للتطرف العنيف والتجنيد من قِبل جماعات إرهابية؛ (٣) تحقيق العدالة للأطفال؛ (٤) إعادة تأهيل الأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع؛ (٥) مراقبة بناء القدرات وتقييم برامج العدالة المتخصصة للأطفال. وتعمل ممارسات وتقييمات مجموعة أدوات المعهد على تيسير المناقشات أثناء انعقاد ورش العمل وتدعو كل وفد لتوضيح كيفية استجابة قوانينهم ولوائحهم وممارساتهم المحلية لمسائل معينة أثارتها الحالات الافتراضية المعروضة. وأدار الميسرين الخبراء مناقشات مفتوحة تتيح للمشاركين تبادل الخبرات الوطنية بحرية، بما في ذلك التحديات التي تم التصدي لها والنجاحات التي تم تحقيقها والحلول التي تم تطويرها في تنفيذ الممارسات الجيدة لمذكرة نيوشاتل.

وقد أدرج المعهد، بمساعدة من المستشارين، إفادات وتعليقات المشاركين في هذه الفعاليات في ملاحظات الممارسين لعدالة الأحداث الصادرة عن المعهد، وهي مجموعة من إرشادات عملية؛ بمعدل دليل عملي واحد لكل من المحققين والمدعين والقضاة ومحامي الدفاع وموظفي الاحتجاز. ويتمثل الغرض الأساسي من ملاحظات الممارسين لعدالة الأحداث الصادرة عن المعهد (ويُشار إليها فيما بعد باسم ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد) في تقديم إرشادات عملية للممارسين حول السبل إلى تنفيذ مذكرة نيوشاتل بالإضافة إلى تقديم أمثلة تتناول كيفية تنفيذ الدول بالفعل لبعض من مبادئها. تتسق ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد مع اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة وتستند بشكل كبير على المعلومات التي تمت مشاركتها خلال ورش العمل الخمس الإقليمية، ولكنها مع ذلك تتضمن المواد التي نشرتها المنظمات الدولية والقرارات الصادرة عن المحاكم والأبحاث التي أجراها واضعو الاتفاقيات.

وعقب صياغة ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد ، دعا المعهد مجموعة التركيز بقضاء الأحداث التي تضم، بالإضافة إلى واضعي الاتفاقيات، ممارسين وخبراء آخرين في قضاء الأحداث من أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة، الذين اجتمعوا في فاليتا، مالطا في مارس ٢٠١٩. وقد استعرض أعضاء مجموعة التركيز وناقشوا مسودةملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد وقدموا مقترحات لتعديلات رامية إلى جعل المسودة ملائمة بقدر الإمكان لجميع الممارسين في المجال. وعقب تضمين تلك المقترحات، قدم المعهد مسودة ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد لإجراء استعراض نظراء من جانب الممارسين والمنظمات أصحاب الأدوار القيادية في مجال قضاء الأحداث. وبعد إدراج التعليقات والمقترحات المستلمة من الخبراء النظراء، أنهى المعهد ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد ويسره أن يقدم النسخة النهائية منها.

مقدمة

تعزز مذكرة نيوشاتل حول الممارسات الجيدة لعدالة الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب (ويُشار إليها فيما بعد باسم مذكرة نيوشاتل) الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (يُشار إليه فيما بعد باسم المنتدى) الالتزامات المفروضة بموجب اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (ويُشار إليها فيما بعد باسم اتفاقية حقوق الطفل) تجاه الدول للتعامل مع الأحداث[٥] المزعوم مشاركتهم أو تورطهم في أعمال إرهابية مع مراعاة «احترام حقوقهم وحمايتها وتحقيقها على النحو الموضح في الإطار القانوني الدولي المعمول به، وكما هو مبين في القانون الوطني». ومن ثم، فعلى الأطراف المشاركة في اتفاقية حقوق الطفل السعي لوضع «تدابير ملائمة محددة للأحداث للقضايا التي يكونوا طرفًا فيها.»[٦]

يشكل الحق في الحصول على الخدمات القانونية أو خدمات المحامي جزءًا مهمًا من الحق في محاكمة عادلة. تحث لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل على ضمان أن «يحصل الحدث على مساعدة قانونية أو مساعدة مناسبة أخرى منذ بداية الإجراءات، في إعداد وتقديم الدفاع وحتى يتم استنفاذ جميع الاستئنافات و/أو المراجعات».[٧] بموجب الحقوق الخاصة الممنوحة للأحداث بموجب المعايير والقانون الدولي، يصبح دور الدفاع عن طفل مشتبه به أو طفل متهم بجريمة إرهابية دورًا فريدًا وحساسًا.

تقدم ملاحظات عدالة الأحداث لمحامي الدفاع الصادرة عن المعهد (ويُشار إليها فيما بعد باسم مذكرة محامي الدفاع الصادرة عن المعهد) «نقاط عمل» فيما يتعلق بطريقة استخدام محامي الدفاع للممارسات الفعالة وتعزيزها لدعم الأحداث المتورطين في جرائم إرهابية. وتهدف مذكرة محامي الدفاع الصادرة عن المعهد إلى تحقيق الاستفادة وكذا الاستناد إلى المناقشات والعروض التقديمية ومقترحات الممارسين المشاركين في ورش العمل الإقليمية الخمس واجتماع مجموعة التركيز المنعقد بموجب مبادرة عدالة الأحداث للمعهد.[٨] تلقي هذه الملاحظات الضوء على الأمثلة حول كيفية تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في مذكرة نيوشاتيل من قِبل دول محددة. تعطي هذه الأمثلة الإرشادات التوجيهية حول كيف يمكن للدول تطبيق مبادئ مذكرة نيوشاتيل بنجاح.

---

٥ وتعرف اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، الطفل بأنه كل فرد يقل عمره عن ١٨ عامًا ما لم يبلغ سن الرشد في وقت مبكر بموجب القانون المعمول به. وبالإضافة لذلك، تسمح بعض الأنظمة القانونية لاعتبارات خاصة بإدراج البالغين الصغار الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عامًا ضمن ذلك التعريف. ورغم أن ملاحظات المحققين للمعهد هذه تشير إلى "الأحداث"، فإنها لا تحول دون تطبيق تدابير محددة على البالغين الصغار الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عامًا بما يتفق مع مذكرة نيوشاتل.

٦ اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٤٠ (٣)؛ مذكرة نيوشاتل، القسم الثالث، الممارسة الجيدة رقم ٥ في صفحة ٦.

٧ لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (يُشار إليها فيما بعد باسم: اللجنة) التعليق العام رقم ٢٤ فقرة ٤٩.

٨ وقد قدم وكلاء النيابة والقضاة والمحققون ومسؤولو الاحتجاز أثناء حضورهم في ورش عمل متفرقة واجتماع مجموعة التركيز تعليقات ومقترحات تم تضمينها في مذكرة محامي الدفاع الصادرة عن المعهد.

نقطة العمل الأولى:
يجب على المحامي الاحتكاك المبكر مع الحدث لبناء الثقة وترسيخ علاقة قوية وتقييم موقف الحدث من منظور التطوير

تقييم وضع الأطفال في السياق المتصل بالإرهاب والتعامل معهم من منظور حقوق الأطفال وتنميتهم.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٣

في أي علاقة بين المحامي والموكل، يكون الاتصال الأول الإيجابي ضروريًا لتنمية الثقة والتي بدونها قد يكون الموكل غير راغب أو غير قادر على التعاون في الدفاع. لذلك فإن إقامة علاقة بين المحامي والحدث أمر بالغ الأهمية في قضايا الأحداث حيث من غير المحتمل أن يثق الأحداث بالبالغين المجهولين. منذ المراحل المبكرة للتمثيل القانوني، يجب على محامي الدفاع تقييم الحالة الجسدية والعاطفية والعقلية للطفل والتأكد من الوضع التعليمي والاهتمام بشرح إجراءات القضية بشكل أكثر شمولاً مما قد يفعله المحامي مع موكل راشد.

يجب على محامي الدفاع، إلى أقصى حد ممكن، خلق بيئة آمنة ومريحة وخاصة للاجتماعات القانونية وتخصيص متسع من الوقت للاتصال بالموكل وتقديم الاستشارات القانونية. ويجب وضع الطفل المحتجز في منشأة مخصصة للأحداث مثل مركز احتجاز الأحداث أو مركز حماية الأحداث، بدلاً من إيداعهم سجن البالغين. يجب أن توفر مراكز الاحتجاز مساحة مناسبة للزيارات القانونية السرية والسماح بالوصول المنتظم لأعضاء فريق الدفاع وحماية الأحداث من الأذى الجسدي و/أو النفسي وعدم استخدام الحبس الانفرادي أو غيره من أشكال التعذيب[٩]. وعلى محامي الدفاع أن يداوم على إجراء اتصالات منتظمة مع موظفي الاحتجاز والترتيب مع السلطات لإخطار المحامي على الفور إذا تم نقل الحدث إلى منشأة أخرى أو في حالة وقوع اعتداء أو حادث أو محاولة انتحار. كما يتعين على محامي الدفاع أيضًا ضمان الحفاظ على سرية سجلات موظفي الاحتجاز وعدم مشاركتها إلا مع الأفراد المصرح لهم بذلك مثل محامي الدفاع.[١٠] بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على محامي الدفاع استخدام لغة مناسبة لعمر الطفل وتقديم مشورة متوازنة وموضوعية للأحداث الذين يمثلونهم حتى لو تطلب ذلك الحصول على دعم من خبير أو أخصائي اجتماعي أو أخصائي نفسي[١١]. وأخيرًا يجب على محامي الدفاع وموظفي الاحتجاز ضمان الحفاظ على سرية أي محادثات ومراسلات بين الحدث والمحامي داخل منشأة الاحتجاز.

نماذج مميزة

أفاد المشاركون **المغاربة** الذين حضروا ورش عمل المعهد بأن المغرب يعتبر القاصرين العائدين من مناطق النزاع ضحايا وليسوا جناة. يوفر المسؤولون المغاربة لهؤلاء الأطفال إمكانية الوصول المبكر إلى المحامي ويرون أن إعادة الاندماج في المجتمع هي الهدف الأساسي عند التعامل مع شؤون الأحداث.

صدَّقت **الأردن** على اتفاقية حقوق الطفل التي تستوجب تعيين محامٍ في أقرب وقت ممكن لمساعدة الأحداث الموكلين[١٢]. كما تحمي الأردن أيضًا السرية ويتم رفض القضية في حال عدم اتباع الإجراءات المناسبة لحماية الأحداث.

---

[٩] انظر قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (يُشار إليها فيما بعد بقواعد مانديلا):
القاعدة رقم ٤٣
١. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تصل القيود أو العقوبات التأديبية إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الوحشية أو المهينة. تحظر الممارسات التالية على وجه الخصوص:
(أ) الحبس الانفرادي غير محدد المدة؛
(ب) الحبس الانفرادي المطوَّل؛ أو
(ج) إيداع السجين في زنزانة مظلمة أو مضاءة باستمرار.
القاعدة رقم ٤٤
لأغراض هذه القواعد، يشير الحبس الانفرادي إلى حبس سجين لمدة ٢٢ ساعة أو أكثر في اليوم دون اتصال بشري معقول. يشير الحبس الانفرادي المطوَّل إلى الحبس الانفرادي لفترة زمنية تزيد عن ١٥ يومًا متتاليًا.
القاعدة رقم ٤٥
١. لا يستخدم الحبس الانفرادي إلا في حالات استثنائية كملاذ أخير لأقصر وقت ممكن ومع مراعاة المراجعة المستقلة ووفقًا فقط للتفويض من سلطة مختصة. لا يجوز فرضه بموجب حكم بالسجن.
٢. يجب حظر فرض الحبس الانفرادي في حالة السجناء الذين يعانون من إعاقات عقلية أو جسدية عندما تتفاقم ظروفهم بسبب مثل هذه التدابير. لا يزال حظر استخدام الحبس الانفرادي والتدابير المماثلة في القضايا التي تتضمن النساء والأطفال كما هو مشار إليه في معايير الأمم المتحدة وقواعدها الأخرى في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، سارية.

[١٠] انظر قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا (قواعد بيجين) التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٤٠ (٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥) ٦-١ يجب تطوير وتنسيق خدمات عدالة الأحداث بشكل منهجي بهدف تحسين وإدامة كفاءة الموظفين المشاركين في الخدمات ، بما في ذلك أساليبهم ونهجهم ومواقفهم ؛ انظر أيضا المادة٢٦.١، تشرين الثاني / نوفمبر٢٩، ، ١٩٨٥ ، وثيقة الأمم المتحدة. أ/ ؛ انظر أيضا قواعد الأمم المتحدة لحماية الأطفال المحرومين من حريتهم (فيما يلي قواعد هافانا) المادة ١٩ ، كانون الأول / ديسمبر. ١٤، ١٩٩٠ ، وثيقة الأمم المتحدة. أ/ ١١٣/٤٥

[١١] انظر اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٤٠؛ أمر توجيهي بشأن الضمانات الإجرائية للأطفال المشتبه بهم أو المتهمين في الدعاوى الجنائية، المادة رقم ٢٥، ٣٥-٩، ١١ مايو ٢٠١٦، اتحاد أوروبي/٨٠٠/٢٠١٦. فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ينص الأمر التوجيهي الصادر عن الاتحاد الأوروبي على أن لكل طفل متهم الحق في تقييم متعمق من قبل "السلطات المختصة" كجزء من الإجراءات السابقة للمحاكمة. يمكن القول إن اختصاصي مثل الأخصائي الاجتماعي أو النفسي سيكون السلطة الأكثر اختصاصًا في حالة بعينها لتسهيل هذا التقييم. انظر أيضًا نقابة المحامين الأمريكية، القواعد النموذجية، القاعدة رقم ١,٤ (بصيغته المعدلة في أغسطس ٢٠١٣)؛ جوليان جرينسبون ، دور المحامي في محكمة الأحداث (يُشار إليها فيما بعد باسم مقال جرينسبون)، مجلة Cleveland-Marshall Law ١٨، ٥٩٩، ٦٠٦ (١٩٦٩).

[١٢] انظر https://www.unicef.org/jordan/child-protection.

نقطة العمل الثانية:
يجب أن يكون المحامي حساسًا نحو ثقافة الطفل وعمره وجنسه، وأن يحافظ على وجود علاقة طبيعية بينه وبين الموكل بغض النظر عن مرحلة نمو الطفل

التعامل مع كل طفل يُدعى بأنه متورط في أنشطة متصلة بالإرهاب طبقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١

تقييم وضع الأطفال في السياق المتصل بالإرهاب والتعامل معهم من منظور حقوق الأطفال وتنميتهم.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٣

إعداد الاستراتيجيات الوقائية الهادفة التي تركز بقوة على إنشاء شبكات تدعم الأطفال المعرضين للخطر.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٤

يمكن أن تؤثر معتقدات الحدث الدينية ووجهات نظره الأيديولوجية وخلفيته العرقية وتاريخ الصدمة ومرحلة التطور والجنس على تفاعله مع محامي الدفاع. لذلك، عند تمثيل الأحداث، يجب على المحامي إعداد مشاركته من خلال مراعاة مجموعة الظروف الفريدة لكل حدث.

وقد يجد المحامي أيضًا أن الأحداث المتهمين أو المشتبه في ارتكابهم جرائم إرهابية قد تم تلقينهم بمعتقدات متطرفة[١٣]. ومع ذلك، يجب أن يكون المحامي حذرًا وألا يفترض أن كل حدث تم تجنيده أو تلقينه سوف يتصرف بنفس الطريقة أو يعاني من نفس الصدمات. تعد أسباب تجنيد الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة للأطفال معقدة ومتعددة الأوجه، وقد تختلف تبعًا للحالة[١٤]. تشير البيانات أيضًا إلى أن الأطفال لا يتم تجنيدهم جنبًا إلى جنب مع البالغين فحسب، بل يتم استهدافهم بشكل خاص حيث يوفر استخدام الأطفال مزايا مختلفة للمجموعات. لذلك يجب على محامي الدفاع أن يدرك هذه الاحتمالات وآثارها، ولكن لا يجب أن يسمح لها بالتأثير سلبًا على تصوراتهم عن الحدث أو التزامهم بتمثيل الحدث بكفاءة.

علاوة على ذلك، يقع على عاتق محامي الدفاع واجب تمثيل الحدث بحماس ومهنية بغض النظر عن قيمة الأجر الذي يتقاضاه المحامي. وعلى السلطة القضائية بدورها واجب ضمان تدريب جميع المحامين المعينين لتمثيل الحدث الموكل على النحو المناسب لذلك[١٥].

قد يعاني الأحداث المتهمون أو المشتبه في ارتكابهم جرائم إرهابية من ضعف القدرة على اتخاذ القرارات بسبب صِغر السن أو مرحلة النمو أو ضعف الصحة العقلية أو الإعاقة الذهنية أو أي سبب آخر. إذا كان هذا صحيحًا، يجب على محامي الدفاع محاولة الحفاظ على علاقة طبيعية بينه وبين الطفل حتى يكتشف المحامي ما إذا كان يلزم إجراء تقييم لتحديد القدرة المتناقصة.[١٦] قد يتطلب التدقيق الشامل التشاور مع الخبراء في قضايا الصحة البدنية أو العقلية أو الإعاقات التعليمية أو القضايا الثقافية الأكثر تعقيدًا مما قد يتوقعه المحامي. يجب أن يطلب المحامي أيضًا من المحكمة تعيين خبير يحدد ما إذا كان الحدث قادرًا على المثول للمحاكمة وفهم الإجراءات والتهم الموجهة إليه ام لا.

---

[١٣] انظر دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بشأن الأطفال المجندين والمستغلين من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة (يشار إليه فيما بعد بدليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). مناقشة لماذا يستحق الأحداث معاملة خاصة في نظام العدالة الجنائية، الفصل. ٣، ص. ٧٠؛ أنظر أيضا، كريستينا مارتينيز سكوير، «كيف يجب أن ينظر القانون إلى الجنود الأطفال: هل يشكل الإرهاب معضلة مختلفة؟» (٢٠١٥) ٦٨ سمو مراجعة القانون٥٦٧، ٥٩٠.

[١٤] 2017) ةللدعلا ملظ رود :ةفينعلا ةفرطتملاو ةيباهرلإا تاعامجلا لبق نم مهللاغتساو مهدينجتو مهتيبن ذلا لافطلأا نأشب ةميرجلاو تاردخملاب ينعملا قدحتملا ملألا بتكم لبلد) (يُشار إليه فيما يلي باسم دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، ص ١٠-١١

[١٥] انظر أيضًا ملاحظات عدالة الأحداث للقضاة، نقطة العمل الرابعة، (موقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون).

[١٦] اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٤٠(٣)(ب)(٣)؛ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (يشار إليها فيما بعد باسم منظمة الأمن والتعاون) بعثة إلى سكوبي، أخلاقيات المحامي، مايكل جي كارنافاس، (٢٠١٦)، ص ٤٩-٥٠؛ نقابة المحامين الأمريكية - القواعد النموذجية، القاعدة ١,٤.

قد يواجه المحامي تحدٍ آخر عند تمثيل قاصر ما يتعلق بالحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية أي الحد الأدنى للسن الذي تسمح فيه قوانين الدولة للأحداث بأن يخضعوا للمحاكمة، سواء كانوا بالغين أو أطفالًا. يجب أن تحدد التشريعات الوطنية الحد الأدنى للسن التي يفترض أن الطفل الذي يكون دون هذه السن ليس لديه الأهلية لمخالفة القانون الجنائي.[١٧] يجب أن يضمن المحامي أن الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية وقت ارتكاب الجريمة لا تقع عليهم مسؤولية في إجراءات القانون الجنائي. للقيام بذلك، من الأهمية بمكان أن يحدد المحامي العمر الدقيق للحدث من أجل تجنب الموقف الذي يكون فيه الحدث الذي يقل عمره عن الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية مسؤولاً أو يتم التعامل مع الحدث الأقل من ١٨ عامًا كشخص بالغ.[١٨]

نماذج مميزة

في **مالي**، يعتبر القاصرون الذين تقل أعمارهم عن ١٣ عامًا قد تصرفوا دون تمييز ولا يمكن مقاضاتهم، بينما يحاكم الأطفال الأكبر سنًا أمام محكمة الأطفال. في معظم الحالات، يعتبر القاصرون المتورطون في الإرهاب ضحايا وليسوا جناة.

ففي **الكويت** ، لا يخضع الأطفال دون سن السابعة للمحاكمة، بينما يُحاكم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن السابعة و ١٨ سنة. يتعرض الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ للسجن، ولكن يجب أن لا تتجاوز مدة السجن ١٥ سنة حتى للجرائم التي يُعاقب عليها عادة بالإعدام أو السجن مدى الحياة.

في **المغرب**، لا يُحتجز الأحداث دون سن ١٥ عامًا في منشأة الاحتجاز.

في **السنغال**، تتعامل محكمة منفصلة للقصّر مع القضايا التي تتضمن أحداث ولكن للأسف ليس لدى السنغال منشأة منفصلة لاحتجاز الأحداث المحتجزين. في حين أنه يتم احتجاز الأحداث في أقسام منفصلة في منشآت البالغين. في **السنغال**، تتعامل محكمة منفصلة للقصّر مع القضايا التي تتضمن أحداث ولكن للأسف ليس لدى السنغال منشأة منفصلة لاحتجاز الأحداث المحتجزين. في حين أنه يتم احتجاز الأحداث في أقسام منفصلة في منشآت البالغين.

في **صربيا**، لا يجوز أن يتحمل الحدث الذي يقل عمره عن ١٤ عامًا المسؤولية الجنائية، وتُبذل الجهود لحماية حقوق الأحداث الأكبر سنًا من خلال الاستماع إلى قضاياهم في المحاكم القريبة من أسرة الطفل. علاوة على ذلك، يسعى نظام عدالة الأطفال الصربي إلى إيجاد بدائل للسجن كلما أمكن ذلك.

[١٧] اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٤٠(٣)؛ تعليق اللجنة العام رقم ٢٤، فقرة ٢١، انظر أيضًا المصطلحات في الصفحة رقم ٣.

[١٨] كتيب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص ٧٦-٧٧

نقطة العمل الثالثة:
يجب على المحامي أن يحقق بجدية وسرعة في طبيعة العمل الإرهابي المزعوم وظروف ارتكابه

التعامل مع كل طفل يُدعى بأنه متورط في أنشطة متصلة بالإرهاب طبقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١

تقييم وضع الأطفال في السياق المتصل بالإرهاب والتعامل معهم من منظور حقوق الأطفال وتنميتهم.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٣

يعد فهم طبيعة العمل الإرهابي المزعوم وظروف ارتكابه أمر بالغ الأهمية لتوفير دفاع فعال وشامل. يجب على المحامي أن يحقق بجدية وسرعة في طبيعة العمل الإرهابي المزعوم لتحديد الدفوع القابلة للتطبيق[١٩]. يجب على المحامي أن يبحث بشكل خاص عن الحقائق المؤيدة للموكل الحدث والتي يمكن استخدامها في تقديم الاقتراحات والحجج المناسبة إلى وكيل النيابة أو قاضي التحقيق أو القاضي فيما يتعلق بإمكانية رفض القضية أو تخفيف تهمة الإرهاب إلى تهمة جنائية غير إرهابية.

يجب أن يدرك المحامي هنا أنه، وفقًا لمبادئ باريس، لا يجوز توجيه أي تهمة لأي حدث على أساس تورطه في جماعة إرهابية فقط، ولا يمكن اعتبار تجنيد الأطفال طوعيًا بالكامل بسبب المهارات المعرفية للأطفال وأشكال الإكراه أو التأثير المرتبط بأساليب التجنيد. إذا تم المضي قدمًا في القضية، يجب على المحامي أن يدافع بالنيابة عن الحدث من أجل تحقيق شروط الإفراج المواتية قبل توجيه الاتهام وقبل المحاكمة والرسوم المناسبة وإجراءات التكييف القانوني للتهمة، بما في ذلك التحويل، لتعزيز إعادة تأهيل الحدث وإعادة دمجه في المجتمع. يمكن أن يساعد فهم المحامي للتاريخ العائلي والاجتماعي للحدث أيضًا في تسهيل إقامة علاقة إيجابية مع الحدث والأسرة؛ لأن المحامي سيكون قادرًا على التعامل بشكل أفضل مع المسائل الحساسة التي غالبًا ما يواجهها محامي الدفاع في قضايا الإرهاب. ستساعد قدرة المحامي على فهم الخلفية والجنس[٢٠] والعمر واحتياجات الطفل على ضمان حماية حقوقه في أصول المحاكمات والمحاكمة العادلة[٢١].

يجب على محامي الدفاع إجراء تحقيق شامل في الوقائع والادعاءات التي تشكل أساس التهم الموجهة ضد الطفل الموكل. أثناء التحقيق في القضية، يجب على محامي الدفاع محاولة العثور على الشهود وفحص أدلة الطب الشرعي وتحديد وفحص الأشياء الملموسة والأدلة الأخرى التي قد تبرأ الحدث أو تؤدي إلى استبعاد أو تقويض أدلة الاتهام للملاحقة القضائية أو دعم حالة الدفاع[٢٢]. يجب على المحامي، إذا أمكن، الذهاب إلى مكان الجريمة المزعومة ومقابلة جميع الشهود. قد يكون هذا صعبًا للغاية في قضايا الإرهاب، لا سيما عندما يرتكب العمل الإرهابي المزعوم في منطقة نزاع بعيدة ولكن من المهم بالنسبة للحكومة التأكد من أن المحامي لديه القدرة على إجراء مثل هذا التحقيق. علاوة على ذلك، يجب على المحامي تحديد الأفراد بما في ذلك الآباء/الأوصياء ومسؤولي مراقبة سلوك الأطفال في المحكمة والمعلمين والمدربين والموجهين الذين يمكنهم التحدث لصالح الحدث في جلسات إصدار الأحكام أو التكييف القانوني للتهمة أو الكفالة. يجب أن ينظر المحامي أيضًا في طلب الخبراء مثل خبراء الطب الشرعي أو الطب النفسي وتخفيف آثار الكوارث الذين يمكنهم التأكد من تأثير البيئة وتاريخ الصدمات على ارتكاب الطفل للأعمال الإرهابية المزعومة. يتعين على الدول تزويد المحامين بالموارد اللازمة لإتاحة هؤلاء الشهود للمحاكمة عند الاقتضاء.

---

[١٩] المركز الوطني لمحامي الدفاع عن الأحداث، دور محامي الدفاع عن الأحداث أمام محكمة الجنح (٢٠٠٩)، جيه روبين ووكر ستيرلنغ (يُشار إليه فيما بعد بالمركز الوطني ستيرلنغ) (٢٠٠٩)، ص ١٥.

[٢٠] بالإضافة إلى تأثير الاختلافات بين الجنسين، خاصة في قضايا الإرهاب التي يكون الأحداث طرفًا فيها.

[٢١] اللجنة الاستشارية الوطنية لعدالة الأحداث ومنع الجنوح، معايير إدارة عدالة الأحداث ، القسم ٣-١٣٢(تمثيل محامي الأحداث) (١٩٨٠) ؛ المركز الوطني للمدافعين عن الأحداث ، محامو الدفاع عن الأحداث: حماية حاسمة من الظلم، أهمية المدافعين عن الأحداث المهرة لدعم حقوق الشباب في الإجراءات القانونية الواجبة (غير مؤرخة) (يشار إليها فيما بعد بدراسة المركز الوطني للمدافعين عن الأحداث

[٢٢] انظر الدائرةالوطنية لمراجع العدالة الجنائية، طلب العدالة: تقييم الوصول إلى المحامي ونوعية التمثيل في إجراءات الجنوح، بي بوريتز، إس بوريل، آر سكوارتز، إم سولر، إل ووربويز (٢٠٠٣)، ص ٦.

نقطة العمل الرابعة:
يجب أن ينظر المحامي إلى الحدث الموكل كضحية في المقام الأول وليس فقط باعتباره مجرمًا مزعومًا

تقييم وضع الأطفال في السياق المتصل بالإرهاب والتعامل معهم من منظور حقوق الأطفال وتنميتهم.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٣

تناول أوجه الضعف لدى الأطفال التي تؤدي إلى تجنيدهم و/أو تطرفهم نحو العنف من خلال تدابير احترازية.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٣

إعداد الاستراتيجيات الوقائية الهادفة التي تركز بقوة على إنشاء شبكات تدعم الأطفال المعرضين للخطر.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٤

يجب على محامي الدفاع أن يحلل بعناية جميع وقائع الجريمة الإرهابية وظروف خلفية الحدث لتحديد ما إذا كان القاصر ضحية للتلاعب أو الإكراه أو السلطة من قبل أحد الراشدين مما أدى إلى مشاركته في السلوك الإجرامي. يجب على المحامي، في كل فرصة ممكنة، أن يقدم جميع الوقائع والأدلة التي تدعم الاستنتاج بأن تورط الطفل في الجريمة كان قسريًا ورغم إرادته إلى مسؤولي إنفاذ القانون والمدعي العام وقاضي التحقيق والمحكمة.

من الضروري أن تدرك جميع الجهات الفاعلة في مجال عدالة الأطفال حقيقة أن الأطفال أكثر عرضة للمشاركة في الأنشطة المتعلقة بالإرهاب لأن قدراتهم المنطقية والمعرفية لا تزال تتطور ونادراً ما يتمكنون من الهروب من ظروفهم.[٢٣] تساهم العديد من العوامل الإضافية في التطرف لدى الأطفال: الإقصاء والتمييز، عدم الحصول على التعليم، العنف المنزلي، ضعف العلاقات الاجتماعية، الفقر والبطالة؛ المخالفات الثانوية السابقة، قضاء وقت في حجز الأحداث، وضعه كمهاجر أو لاجئ، التعرض للاختطاف، الأموال المعروضة من الجماعات الإرهابية.[٢٤] إذا كانت هذه الظروف متوفرة في قضية معينة، فيجب على محامي الدفاع التأكيد عليها للشرطة والمدعي العام وقضاة التحقيق والقضاة عندما يتخذ هؤلاء المسؤولون قرارات حول ما إذا كان سيتم القبض على طفل، سواء لرفع دعوى جنائية أو طلب التحويل، وما إذا كان سيتم احتجاز طفل أثناء سير الدعوى ومكان الاحتجاز، وماهية التدابير البديلة الأنسب للمساعدة في إعادة تأهيل الطفل وإعادة دمجه في المجتمع.

عندما يثبت بالدليل أن الطفل ضحية، يجب على محامي الدفاع المعارضة في مواجهة أي ملاحقة قضائية، ويجب أن يسعى إلى ضمان حصول القاصر على الخدمات الاجتماعية والنفسية والوقائية المناسبة.[٢٥] في الحالات التي يتحمل فيها الطفل، رغم كونه ضحية، بعض المسؤولية عن جريمة الإرهاب، يجب على محامي الدفاع أن يسلط الضوء على ضعف القاصر في السعي إلى اتخاذ إجراءات أقل تقييدًا في كل مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية، بما في ذلك جلسات الكفالة وجلسات الاستماع التمهيدية الأخرى وكذلك مرحلة تقديم البيّنات في القضية. يمكن أن يلعب محامي الدفاع دورًا حاسمًا في المساعدة على صياغة خطة إدماج ناجحة لهؤلاء الأطفال، مما سوف يساعدهم على العودة إلى المجتمع والاندماج فيه لكي يصبحوا مواطنين نافعين.

---

[٢٣] انظر مذكرة نيوشاتل الصادرة عن المنتدى، المرجع المذكور أعلاه، رقم ١، هامش رقم ١١. يمر نمو الطفل بمراحل مختلفة. لا تعد قدرة الأطفال على اتخاذ القرار والتخطيط والحكم والتعبير عن المشاعر والتحكم في الانفعالات كاملة النمو حتى بلوغهم سنًا في منتصف العشرينات من العمر.

[٢٤] الاقتباس السابق، ص رقم ٤.

[٢٥] المرصد. الدولي لعدالة الأحداث، الأطفال، نظام العدالة والعنف المتطرف والإرهاب: رؤية عامة حول القانون والسياسة والممارسة في الدول الأوروبية الست، في ١١-١٣، ٤٩ (٢٠١٨).

نماذج مميزة

في **مالي** و**نيجيريا** و**تشاد**، يعتبر القاصرون المتهمون بالإرهاب، في معظم القضايا، ضحايا في المقام الأول، حيث تُبذل الجهود لتطهيرهم من التطرف ومساعدتهم للعودة إلى منازلهم عندما يكون ذلك ممكنًا.

في عام ٢٠١١، اعتمدت الهيئة التشريعية في **مونتينغرو** (أو **الجبل الأسود**) قانونًا متخصصًا بشأن معاملة الأحداث أثناء الدعوى الجنائية، ينص على عقوبات بديلة مثل التحويل. والهدف من ذلك هو تجنب الخضوع للإجراءات القضائية عندما يكون ذلك ممكنًا. أرسى القانون بديلان:

١. بالنسبة للجرائم التي تصل عقوبتها القصوى إلى السجن لمدة ثلاث سنوات، يجوز للمحكمة توجيه اللوم والتوبيخ للطفل إذا اعترف بالذنب.

٢. بالنسبة للجرائم التي تصل عقوبتها للسجن لمدة ١٠ سنوات، يمكن للمحكمة أن تأمر بأحد الإجراءات التالية أو جميعها:

- التسوية مع الضحايا؛
- الحضور المنتظم في المدرسة أو العمل؛
- المشاركة في الرياضة عند الاقتضاء؛
- خدمة المجتمع؛
- إعادة تأهيل مدمني المخدرات عند الاقتضاء؛
- عدم الاتصال بالضحايا؛ و
- المدفوعات المالية للمنظمات الإنسانية.

تشترط بعض الدول، بما في ذلك **كينيا** و**موريتانيا** و**الفلبين** و**مالي**، بموجب القانون أو العرف المحلي، أن يتم تكليف أخصائي اجتماعي للتحقق من الظروف المعيشية الخاصة بالطفل المتهم بالإرهاب، والوقائع الأخرى ذات الصلة بمسائل الكفالة والاحتجاز والمعاملة والأهلية القانونية. ويمكن أن تكون المعلومات التي يقدمها الأخصائيون الاجتماعيون ضرورية للتأكد أن الطفل في الواقع ضحية، وتورطه في أنشطة إرهابية جاء نتيجة إكراهه أو التلاعب به.

في **موريتانيا**، إذا قرر المدعي العام في نهاية المطاف عدم ملاحقة طفل متهم بالإرهاب قضائيًا، فعادة ما يتم تكليف أخصائي اجتماعي لنقل الطفل إلى مركز إعادة تأهيل مصمم خصيصًا للأطفال اليافعين.

نقطة العمل الخامسة:
يجب أن يضمن المحامي احترام حق الحدث الموكل في الاستماع إليه

التعامل مع كل طفل يُدعى بأنه متورط في أنشطة متصلة بالإرهاب طبقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١

تطبيق معايير قضاء الأحداث الدولية الملائمة على قضايا الإرهاب التي يكون الأطفال طرفًا فيها، حتى في القضايا التي تُنظر أمام محاكم البالغين.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٦

من الأهمية بمكان لمحامي الدفاع إبقاء الطفل المشتبه فيه متفاعلاً طوال العملية القضائية؛ لأن التواصل الفعال هو عنصر أساسي للتمثيل البنّاء.[٢٦] يجب على محامي الدفاع إبلاغ الطفل الموكل وعائلته، إذا كان ذلك مناسبًا، حول سير القضية والبحث مع الطفل بشكل فعال للإدلاء بأرائه في القرارات المتعلقة بالإجراءات.[٢٧] يتطلب هذا الواجب من المحامي شرح جميع الخيارات المتاحة في القضية ومساعدة الطفل في الفهم والاختيار من بين هذه الخيارات لحل المسألة، سواء عن طريق الإقرار بالذنب أو التكييف القانوني المبكر للتهمة أو التحويل أو الحكم أو أي قرار آخر. توصيات المحامي مهمة، ولكن لا ينبغي أن يكون المحامي متعجرفًا بحيث يتدخل في الاختيار المستقل ومصالح الطفل. يجب أن يستفسر المحامي أيضًا عن مصالح والدي الطفل و/أو الوصي عليه و/أو الوصي المعيّن لأغراض القضايا فقط، ولكن دور محامي الدفاع هو تمثيل المصالح الخاصة بالموكل الحدث وليس مصالح الأطراف الأخرى.[٢٨]

علاوة على ذلك، من المهم أن يكون المحامي مدركًا للمواقف التي من خلالها تم إساءة معاملة الطفل أو دفعه نحو التطرف من قبل الأسرة.[٢٩] في مثل هذه الظروف، يجب أن يطلب محامي الدفاع منع أعضاء الأسرة من مواصلة ممارسة السلطة والنفوذ بإفراط على الطفل. قد يرغب المحامي في النظر أن يطلب من المحكمة المختصة أن تأمر أفراد الأسرة بالابتعاد عن الطفل أو أن تأمر بإيداع القاصر مع أسرة حاضنة أو في منشأة مناسبة للأطفال.

---

[٢٦] اللجنة االستشارية الوطنية لعدالة الأحداث ومنع الجنوح، معايير إدارة عدالة الأحداث، القسم ١٣٣،٣(التمثيل من قبل المحامي - لأحداث( )١٩٨٠)؛ دراسة المركز الوطني للمدافعين عن الأحداث)NJDC ،)أعاله رقم ٧ ،ص ٤.

[٢٧] اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ١٢. انظر أيضًا مبدأ مصالح الطفل المثلي، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من اتفاقية حقوق الطفل.

[٢٨] انظر قواعد بكين--المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٠ (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥) ١٤،٢. يجب أن تفضي الإجراءات إلى تحقيق مصالح الحدث المثلى، ويجب أن تسير في جو من التفاهم بما يسمح للحدث بالمشاركة فيها والتعبير عن نفسه بحرية.

[٢٩] أنشأت منظمة الصحة العالمية استبيانا دوليا لتجارب الطفولة المعاكسة (فيما يلي استبيان ارسالا ساحقا) مصمم «لتغطية الخلل الوظيفي الأسري: جسدي، الاعتداء الجنسي والعاطفي والإهمال من قبل الوالدين أو مقدمي الرعاية؛ عنف الأقران؛ مشاهدة العنف المجتمعي، والتعرض للعنف الجماعي.»يمكن أن تكون النتائج المستخلصة من مسوحات» إيس « ذات قيمة كبيرة في الدعوة إلى زيادة الاستثمارات للحد من محن الطفولة ، ولإرشاد تصميم برامج الوقاية ، وللمساعدة في تحديد التعرض للتطرف في مرحلة الطفولة.

نقطة العمل السادسة:
يجب أن يحافظ المحامي على اتصال منتظم مع الحدث ويدافع عن عدم احتجاز الموكل

التعامل مع كل طفل يُدعى بأنه متورط في أنشطة متصلة بالإرهاب طبقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية لقضاء الأحداث .

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١

النظر في بدائل الاعتقال والاحتجاز والسجن، وتطبيقها في الحالات الملائمة، بما في ذلك خلال المرحلة السابقة للمحاكمة، مع التفضيل الدائم لوسيلة تحقيق غرض العملية القضائية الأقل تقييدًا.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٨

يبني الاتصال المستمر بالموكل علاقة وثيقة، ويساعد المحامي على فهم احتياجات الموكل الحدث حقًا، ويحافظ على مشاركة الحدث في الإجراءات. إذا كان الحدث محتجزًا في انتظار المحاكمة، فيجب على محامي الدفاع زيارة الحدث قدر الإمكان في منشأة الاحتجاز وتشجيع الأسرة على مواصلة الاتصال بالحدث، إذا كان ذلك يتماشى مع مصالح الطفل الفضلى. غالبًا ما يكون هذا معقدًا بسبب حقيقة أن الحدث قد يكون محتجزًا في مكان بعيد عن محامي الدفاع. قد يكون من المفيد في هذه الحالات بناء شبكات قانونية من محاميي الدفاع المتخصصين الذين يتعاملون مع قضايا الأحداث المشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية بحيث يمكن تعيين من هم على مقربة من مركز الاحتجاز.

يجب على المحامي أيضًا أن يُطلع الموكل على نسخ من الطلبات المقدمة إلى المحكمة، بالإضافة إلى نتائج اجتماعات المحامي واتصالاته مع الشرطة والمدعي العام وقضاة التحقيق والأخصائيين الاجتماعيين والخبراء والشهود المحتملين الذين تمت مقابلتهم أثناء التحقيق. بالإضافة إلى ذلك، إذا حصل المحامي على التدريب المناسب، فيجب على المحامي تخصيص وقت لمساعدة الطفل المشتبه فيه في الإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر على القضية مثل تلك الإجراءات المتعلقة بالهجرة أو الإسكان أو المساعدة الطبية أو التعليم أو المزايا الأخرى.

تنص المادة ٣٧ (ب) من اتفاقية حقوق الطفل على عدم تجريد أي طفل من حريته بشكل غير قانوني أو تعسفي، وتوقيف الطفل أو احتجازه أو سجنه بما يتوافق مع القانون، واستخدام ذلك الإجراء فقط كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة.[٣٠] تدعم الأبحاث الأكاديمية والأدلة التجريبية الاستنتاج القائل بأن سجن الأحداث المخالفين للقانون في معظم الحالات يمكن أن يضر بمصلحتهم واحتمالات إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع.[٣١] قد يتعرض الأحداث المشتبه بهم لخطر المعاملة القاسية والوحشية والعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب التحيز المجتمعي والنزعة الحسية والاستثنائية المرتبطة بالإرهاب والتطرف العنيف.[٣٢] قد يؤدي احتجاز الأحداث في منشآت مع آخرين متهمين بارتكاب أعمال إرهابية، بعيدًا عن أنظمة الدعم لهم، إلى مخالطة المحتجزين استعدادًا للتأثير عليهم للانخراط بشكل أعمق مع الجماعات المتطرفة العنيفة والمنظمات الإرهابية.[٣٣] قد يؤدي التطرف أثناء الحبس إلى زيادة السلوك العنيف عند إطلاق سراحه[٣٤]. يتفاقم هذا الخطر عندما يتم حبس الأحداث مع البالغين.

إذا تم احتجاز الموكل، فيجب على محامي الدفاع مراقبة ظروف الحبس والطعن في الظروف التي تؤثر سلبًا على إعادة تأهيل الطفل المشتبه به وإعادة دمجه في المستقبل. تشير الأبحاث إلى أن الشباب اليافعين قادرون بشكل استثنائي على إعادة التأهيل عندما تعمل منشآت الإيداع لتشجيع إرساء علاقات بناءة قائمة على الثقة مع الموظفين، وتنمية شعور بالتفاؤل بشأن مستقبلهم بعد إطلاق سراحهم من خلال تحسين إمكانات تعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم، وإقامة علاقات إيجابية مع عائلاتهم وأصدقائهم.[٣٥] وعلى محامي الدفاع أن يدافع عن ظروف حبس تتفق مع هذه المبادئ. لهذا الغرض، يجب على محامي الدفاع الاحتفاظ بسجل لأي صعوبات أو إخفاقات مع ضباط مراقبة السلوك أو المنشآت أو البرامج أو الكيانات الأخرى المكلفة بتقديم الخدمة للطفل من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد انتهاكات حقوق الطفل أو غيرها من الآثار الضارة على الطفل.

---

٣٠ اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٣٧ (ب). انظر أيضًا، ملاحظات فريق الاحتجاز لعدالة الأحداث الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، (الموقع الإلكتروني للمعهد).

٣١ المرصد. الدولي لعدالة الأحداث، الأطفال، نظام العدالة والعنف المتطرف والإرهاب: رؤية عامة حول القانون والسياسة والممارسة في الدول الأوروبية الست، في ٤٠-١ (٢٠١٨)، سارة كاثرين كون، الملاحقة القضائية لنظام عدالة الأحداث: الجدل في مواجهة الحبس، ١٩ أديلفي إل جيه ٢٩، ٣١-٣، ٤٣-٤ (٢٠١٤-٢٠١٥).

٣٢ الأطفال والتطرف العنيف، المعايير الدولية وردود أنظمة العدالة الجنائية، الجمعية الدولية لإصلاح القانون الجنائي، آذار/مارس ٢٠١٧.

٣٣ عدالة الأحداث، المرصد ، الأطفال ، نظام العدالة ، التطرف العنيف ، والإرهاب: نظرة عامة على القانون والسياسة والممارسة في ست دول أوروبية ، في ١-٤٠ ١٤ (٢٠١٨)

٣٤ الاقتباس السابق

٣٥ "تصحيح المسار"، تعزيز مبادئ عدالة الأحداث للأطفال المدانين بجرائم التطرف العنيف، ص ٦. المركز العالمي والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب، سبتمبر ٢٠١٧. انظر أيضًا، ملاحظات فريق الاحتجاز لعدالة الأحداث الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، (الموقع الإلكتروني للمعهد).

في الدول ذات الاختلافات الإقليمية الشديدة في الثقافة أو العادات أو اللغة، يجب أن يكون القضاة الذين يعينون المحامين لتمثيل الأحداث المتهمين بجرائم إرهابية، ومحامي الدفاع المعينين، لديهم الحساسية اللازمة تجاه كيفية تأثير هذه الاختلافات على الحدث الموكل والقضية. في بعض الأحيان تكون الاختلافات أساسية وتملي الإجراءات المستقبلية. هل يتكلم الطفل لغته الأم، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يتحدث الطفل نفس اللهجة التي يتحدث بها القاضي والمحامي المعين والشهود المتوقعون والجهات الفاعلة الأخرى في المحكمة مثل الأخصائيين الاجتماعيين؟ من الضروري تعيين محامٍ يتحدث نفس اللهجة أو، إذا لم يكن ذلك ممكنًا، إتاحة مترجم فوري مناسب لجميع الاجتماعات والمثول أمام المحكمة.[٣٦]

نماذج مميزة

في عام ٢٠٠١، أنشأت **اليمن** منشأة تجريبية لرعاية الأحداث في عدن بجدران منخفضة وإجراءات أمنية غير مشددة مع تعزيز المصارحة وزيادة الدعم الخارجي. تعد المنشأة جزءًا من إصلاح شامل لنظام عدالة الأطفال الذي أقرته وزارة الداخلية ووزارة الرعاية الاجتماعية وبدعم من مختلف الشركاء الدوليين متعددي الأطراف. كان الهدف العام هو نقل الأحداث المحتجزين بعيدًا عن المنشأة العقابية للبالغين إلى بيئة توفر نهجًا أكثر دعمًا وتأهيلًا ورعاية للأحداث المحتجزين. يستخدم المشروع البنية التحتية الحالية ولكنه يدير المرافق مثل المدارس الداخلية لأبعد من كونها مراكز احتجاز. تتميز منشأة عدن بوجود مساكن ذات ألوان زاهية ومزخرفة ونظيفة ومنظمة يشرف عليها موظفو حماية الطفل على مدار ٢٤ ساعة في اليوم. يتم تعليم الأحداث النظافة الشخصية، وبسبب نقص الأموال اللازمة للصيانة المستمرة للمنشأة يتم تشجيعهم على الحفاظ على نظافة أماكنهم. وقد شملت الإجراءات الروتينية الدروس المدرسية والإرشاد الجماعي والفردي واللعب والرياضة والمسرح والفنون وتنمية المهارات المهنية.

في **الكاميرون**، يتم احتجاز الأحداث مؤقتًا قبل المحاكمة في القضايا الخطيرة. قد يطلب محامي الدفاع المراجعة بعد ستة أشهر، وينجح أحيانًا في الحصول على إطلاق سراح في تلك المرحلة. في **الفلبين**، يمكن احتجاز القاصرين لأغراض التحقيق لمدة لا تزيد عن ٨ ساعات. يتم الاتصال بأسرة الطفل وأولياء أمره تلقائيًا، ويمكن أن يكونوا حاضرين أثناء أي استجوابات.

في **تونس**، تعمل مراكز الدفاع والاندماج الاجتماعي، المنشأة كمؤسسات عامة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، على إعادة الإدخال من خلال دعم الأطفال أثناء اندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى. علاوة على ذلك، تعمل المراكز على تمكين الأسر لمساعدتهم في مجابهة الصعوبات التي يواجهونها نتيجة لتورط أطفالهم في أعمال إرهابية. يتم وضع الأحداث في هذه المراكز الإصلاحية فقط إذا كان العمل الإرهابي الذي قاموا أو ساعدوا في ارتكابه يعتبر خطيرًا وإذا لم يكن هناك إجراء بديل يخدم مصالحهم الفضلى. أقيمت المراكز الإصلاحية لتهذيب وتربية الأطفال وتهيئتهم للعودة إلى المجتمع، حيث تعد تلك المراكز منفصلة عن السجون ومراكز الاحتجاز. أثناء الوجود في المراكز، يجب أن تتاح لجميع الأطفال فرصة الدراسة وتعلم مهنة بالإضافة إلى الوصول إلى أنشطة وتمارين إضافية. كما يحق لهم المشاركة في الرحلات الميدانية والزيارات العائلية.

في **هولندا**، تدعم وحدة دعم الأسرة الهولندية، وهي منظمة مستقلة، جوانب شتى لبرامج ما بعد الإفراج فيما يتعلق بالمجرمين الشباب بعد إطلاق سراحهم من خلال تقديم المشورة الأسرية وغيرها من الخدمات لدعم إعادة دمج الأطفال في أسرهم. سعت **تنزانيا** جاهدة لتقليل مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة للأحداث ووضعهم في منازل خاصة بدلاً من إيداعهم مكان يشبه السجن. والهدف هو وضع الأحداث المحكوم عليهم في المدارس المعتمدة مع التركيز على التعليم وإعادة الاندماج في المجتمع.

في منطقة الساحل، لا يوجد في **مالي** و**تشاد** مراكز احتجاز مخصصة للقاصرين، ولكنها تؤويهم في سجون بها أقسام خاصة للأحداث. ولهذا السبب، يحاول المسؤولون في تلك البلدان البحث عن بدائل للسجن بما في ذلك إطلاق سراح الوالدين أو الإيداع في مؤسسات متخصصة للأحداث.

[٣٦] اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٤٠(٢)(ب)(٦)، قواعد هافانا رقم ٦، ١٤ ديسمبر ١٩٩٠، وثيقة الأمم المتحدة أ/٤٥/١١٣.

نقطة العمل السابعة:
على المحامي أن يحافظ على السرية طوال الإجراءات الجنائية وبعدها

التعامل مع كل طفل يُدعى بأنه متورط في أنشطة متصلة بالإرهاب طبقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١

يقع على عاتق محامي الدفاع في معظم البلدان واجب الحفاظ على السرية تجاه موكليه من الأحداث بغض النظر عن نوع القضية.[٣٧] يفرض هذا الواجب أن يحافظ المحامي على سرية اتصالاته المتعلقة بالقضية مع الحدث الموكل، إلا ما يكون بموافقة القاصر أو في ظل ظروف محدودة للغاية منصوص عليها في القوانين المعمول بها أو مشترطة بموجب أمر محكمة. وينطبق هذا الواجب بالمثل على المحامين في علاقاتهم مع الأحداث المتهمين بجرائم تتعلق بالإرهاب. تعد السرية ضرورية للحفاظ على الثقة وحماية حقوق الموكل. وبالتالي، يقع على محامي الدفاع التزام مؤكد من الوالدين أو الأوصياء والجمهور بحماية المعلومات الخاصة بالحدث. يجب أن تتم المقابلات مع الحدث بعيدًا عن الوالدين أو الأوصياء والمسؤولين عن إنفاذ القانون. بشكل عام، لا يحق للوالدين أو الأوصياء فحص ملف القضية أو الملاحظات أو الاستطلاعات أو أي وثائق أخرى متعلقة بالقضية الموجودة لدى محامي الدفاع عن الأحداث بدون موافقة صريحة من الحدث.[٣٨] في حالة عدم وجود موافقة من الحدث أو سلطة قانونية محددة، يجب ألا يفصح محامي الدفاع مطلقًا عن المعلومات التي تم الكشف عنها في سياق دفاع الحدث.

حتى في البلدان التي تكون فيها إجراءات الطفل سرية، يجب على محامي الدفاع عن الأحداث توخي الحذر للتأكد من احترام السرية. هذا مهم بشكل خاص في الولايات القضائية التي لا يتمتع فيها القضاة بخبرة كبيرة في إجراءات نظر دعاوى الأطفال. يجب ألا يمنع الاحترام العادي من قبل المحامي للمحكمة أبدًا من إبلاغ القاضي بأي انتهاك محتمل أو فعلي للسرية.

قد تؤدي التغطية الإعلامية المكثفة[٣٩] إلى زيادة تعقيد الأمور في القضايا المتعلقة بالإرهاب. حتى عندما لا تكون إجراءات الطفل مغلقة وسرية، يجب على محامي الدفاع عدم إفشاء المعلومات التي تعرض الطفل للتدقيق العام دون داع. وفي هذا الصدد، فإن العديد من المحاكم، بموجب حكم أو قرار صادر في قضية محددة، تحد بشكل كبير من قدرة المحامين على التعقيب على القضايا الجنائية المتداولة ولا سيما المتعلقة بالأحداث. يقع على عاتق المحامي واجب حماية حق الحدث في الخصوصية؛ لأن الانتهاك قد يكون له تأثير سلبي طويل المدى على احتمالية إعادة تأهيل الحدث وإعادة دمجه في المجتمع بسبب الإدانة والوصم العلنيين.

---

٣٧ اتحاد الجمعيات القانونية في كندا، مدونة نموذجية للسلوك المهني (بصيغته المعدلة في ١٤ مارس ٢٠١٧).

٣٨ انظر بشكل عام، معهد الإدارة القضائية-نقابة المحامين الأمريكية، معايير عدالة الأحداث، المعايير المتعلقة بمحامي الدفاع عن الأطراف الخاصة (١٩٨٠)، الجزء الثالث، الأقسام ٣,١-٣,٣ (ب).

٣٩ أظهرت الأبحاث الحديثة التي أجرتها جامعة ألاباما، على سبيل المثال، أن الهجمات الإرهابية من قبل المسلمين تحتل ما يقارب ١٠٥ عنوان، في حين أن الهجمات الأخرى تحتل ١٥ عنوان فقط. منى الجلبي، الهجمات الإرهابية التي يشنها المسلمون تحظى باهتمام الصحافة بنسبة ٣٥٧٪، وفقًا للدراسة، الجاردين ، ٣٠ يوليو ٢٠١٨.

نماذج مميزة

في **نيجيريا**، تحاول السلطات حماية الأطفال الذين ارتبطوا بجماعة بوكو حرام من خلال تجنب الملاحقة القضائية عندما يكون ذلك ممكنًا وإرسالهم إلى مرافق للحد من التطرف. وهم يدركون أيضًا أنه إذا كان لدى الطفل أي أمل في الاندماج مرة أخرى بنجاح، فمن المهم حماية السرية. العديد من الفتيات اللاتي اختطفتهن بوكو حرام في نيجيريا صغيرات السن وكثيراً ما يُجبرن على محاولة تنفيذ أعمال إرهابية. تتضمن جهود الحد من التطرف في نيجيريا، بما في ذلك تلك الخاصة بهؤلاء الفتيات، تدريبًا مهنيًا وتعليميًا في مواقع بعيدة عن نفوذ بوكو حرام.

في **إثيوبيا** و**مالطا** و**الفلبين**، يتعين على الشرطة والمحاكم تنقيح أسماء الأطفال في ملفات المحكمة لحماية سرية الطفل والقضية. في **كينيا** و**نيجيريا**، يمكن للمحكمة أن تأمر بحماية اسم الطفل.

في **الأردن**، تُغلق جميع القضايا المتعلقة بالأطفال أمام الجمهور والصحافة.

في **المغرب**، رغم أن الصحافة لها الحق في طلب معلومات حول قضايا الأطفال، فإن المحاكم تعتبر حماية سرية الطفل أكثر أهمية.

في **الفلبين**، لا يمكن الإفراج عن المعلومات المتعلقة بقضايا الأطفال الجنائية إلا بأمر من المحكمة.

تطالب العديد من **دول البلقان** بتداول جميع دعاوى الأطفال في سرية وحماية أسماء المدعى عليهم الأطفال وعدم الكشف عنها للجمهور. ففي حالة إدانة طفل، يتم الاحتفاظ بالسجل الجنائي في قاعدة بيانات سرية وغير متاحة للجمهور.

في **الكاميرون** و**تشاد ومالي** و**السنغال**، يجب إغلاق إجراءات محاكمة الأطفال أمام الصحافة والجمهور من أجل حماية سرية الطفل.

نقطة العمل الثامنة:
يجب على محامي الدفاع ضمان حماية حقوق الطفل في كل مرحلة من مراحل الدعوى

تقييم وضع الأطفال في السياق المتصل بالإرهاب والتعامل معهم من منظور حقوق الأطفال وتنميتهم.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٣

التعامل مع الأطفال المدعى عليهم في جنح متصلة بالإرهاب من خلال نظام قضاء الأحداث في المقام الأول.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٥

النظر في بدائل الاعتقال والاحتجاز والسجن، وتطبيقها في الحالات الملائمة، بما في ذلك خلال المرحلة السابقة للمحاكمة، مع التفضيل الدائم لوسيلة تحقيق غرض العملية القضائية الأقل تقييدًا.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٨

يقع على عاتق محامي الدفاع واجب حماية حقوق الطفل في الإجراءات القانونية قبل المحاكمة.[٤٠] وهذا يستوجب طلب التحقيق في الوقائع لكي يتم تقديم أدلة رسمية والالتماسات والحجج المناسبة لحماية حقوق الطفل في كل مرحلة. يجب على محامي الدفاع إجراء التحقيق اللازم لاتخاذ قرارين بشأن العمر: هل الموكل قاصر، وهل هو/هي أكبر أو أصغر من الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية. عندما لا يؤدي التحقيق إلى حل هذه الأسئلة المتعلقة بالعمر، يجب أن يحتج المحامي بأن المحكمة تفترض أن الموكل قاصر وأنه دون السن الذي يتحمل المسؤولية الجنائية حتى يثبت العكس.

يشترط العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن يحصل الأطفال على محاكمة عادلة أمام محكمة مختصة ومستقلة وحيادية، و الحصول على الحق في الطعن في أي إدانة.[٤١] يجب ألا يسمح محامي الدفاع للطفل بالاعتراف بالذنب أو قبول إجراءات تحويل بديلة دون مراجعة ملف النيابة أولاً بما في ذلك نتائج فحوصات الطب الشرعي والاختبارات وتقارير الشرطة والصور والاستجوابات المسجلة والتحقيقات ومقابلات الشهود وغيرها من الأدلة، ويجوز الطعن في صحة أي من تلك الأدلة عند الاقتضاء. يجب على المحامي أيضًا متابعة أدلة التحقيق المحتملة المؤدية للبراءة ومراجعة السجلات التعليمية والطبية/الصحة العقلية وتزويد الموكل بتقييم عادل ومستنير لنقاط القوة والضعف في قضية الادعاء.[٤٢]

ينبغي أن ينظر المحامي في إمكانية طلب تدابير بديلة للإجراءات القضائية وكذلك للاحتجاز السابق للمحاكمة مثل التحويل.[٤٣] يمكن طلب الحصول على هذه التدابير في كل مرحلة من مراحل الدعوى، ويجب أن يوضع في الاعتبار أنه لا يمكن تطبيق تدابير التحويل إلا بعد موافقة واعية من الطفل.[٤٤]

في جميع مراحل الدعوى، يجب على محامي الدفاع تناول قضية الطفل بقوة وثبات وحماية فرضية البراءة، بغض النظر عن آراء المحامي بشأن الجرم أو البراءة أو بشأن حاجة الموكل للخدمات الاجتماعية والتعليمية وغيرها.[٤٥] يجب على محامي الدفاع أيضًا الالتزام بقواعد الإثبات وتنفيذها والطعن في أهلية الطفل القانونية للمثول أمام المحكمة عند الاقتضاء وتقديم اعتراضات استدلالية واستجواب الشهود وتقديم التماسات مكتوبة وشفوية والطعن في مصداقية ومقبولية أدلة الحكومة.

---

٤٠ المادة ١٠من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، اللتان ترميان إلى ضمان إقامة العدل على نحو سليم ، ترسيان القواعد الأساسية الواجبة التطبيق في جميع المحاكمات ، سواء بالنسبة للإرهابيين المزعومين أو غيرهم من الأفراد المتهمين. انظر أيضا ، جوليان جرينسبون ، دور المحامي في محكمة الأحداث (فيما يلي مقالة جرينسبون) ، ١٨ مراجعة قانون كليفلاند مارشال ٥٩٩، ٦٠١ (١٩٦٩)

٤١ المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة رقم ١٤(١) و١٤(٥).

٤٢ المركز الوطني للمدافعين عن الأحداث ، ستيرلنغ ، المرجع الوارد في الفقرة ٣٦ أعلاه ، الصفحة ١٥

٤٣ اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٤٠(٤).

٤٤ قواعد بكين، القاعدة رقم ١١،٣. انظر أيضًا دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الصفحة ٨٣.

٤٥ المادة ١٤(٣) من اتفاقية حقوق الطفل. انظر أيضًا اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم. ٤٠(٣)(ب)(١)، التعليق العام للجنة رقم ٢٤ فقرة رقم ٤٣.

يُطلب من العديد من البلدان، مثل نيجيريا، تسجيل أي استجواب للمشتبه بهم من الأطفال. عندما يُدعى المحامي إلى جلسة تحقيق، يجب عليه أن يحذر الطفل من إمكانية استغلال الأقوال ضده. عندما يتم التحقيق في غياب محامي الدفاع، يجب على المحامي أن يراجع المحضر المسجل بعناية للتأكد من أنه لم يتم الإكراه أو الإدلاء به بشكل غير طوعي، والطعن في مقبوليته إذا لم يتم الحصول عليه حسب الأصول. يجب أن يكون المحامي مدركًا أن الأطفال المشتبه بهم معرضون على نحو خاص لأساليب الاستجواب القسرية التي تستخدمها العديد من وكالات إنفاذ القانون مثل تقنية رييد للاستجواب.[٤٦] يمكن أن تقود هذه الطريقة الشرطة إلى البحث عن الحقائق لتأكيد الاعتراف بدلًا من التحقيق في القضية بموضوعية.[٤٧]

يجب أن يكون محامي الدفاع حريصًا بشكل خاص على مراجعة صحة الاعترافات التي تم الحصول عليها في قضية الإرهاب؛ نظرًا لأن الشرطة تتعرض لضغوط شديدة للحصول على اعتراف. مع العلم ان الاعترافات هي الأدلة الأقل «موثوقية»، وعند استخدامها يجب دائمًا إلحاقها بأدلة أخرى مقبولة في المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على محامي الدفاع عن الطفل، فيما يتعلق بالإجراءات داخل المحكمة، مناقشة ومعاينة الطفل قبل كل جلسة، ومراجعة ما حدث بعد كل جلسة، وتقديم رأي حول كيفية تأثير جلسة الاستماع المحددة على مسار القضية ككل، والسماح للموكل بأكبر فرصة متاحة لطرح الأسئلة وعرض مخاوفه.[٤٨] على أي حال عندما يكون هناك تعارض بين معايير الأحداث وقانون الإرهاب بشأن أساليب التحقيق والاعتقال والاحتجاز لدى الشرطة، يجب إبراز ما يعد في مصلحة الطفل الفضلى.

كجزء من إطارها العام للتعامل مع الأطفال المشتبه بارتكابهم أعمال إرهابية أو المتهمين بارتكابها، ينبغي للدول أن تنظر في إنشاء وتدريب شبكة من محامين الدعم القانوني المجاني لضمان تمثيل الأحداث بشكل فعال. أنظمة المساعدة القانونية المجانية معترف بها بموجب المبادئ الدولية باعتبارها واحدة من أكثر الطرق فعالية لحماية حقوق الأطفال المشتبه بهم في ظل نظام العدالة الجنائية.

نماذج مميزة

أشار ممثلو صربيا في الدورات التدريبية بالمعهد إلى أن **صربيا** قد أقرت جميع شروط القانون الدولي المتعلقة بالأطفال في نظام عدالة الأحداث المعمول به فيها. وتوجد عقوبات وإجراءات مختلفة تمامًا للأحداث. بالإضافة إلى ذلك، يتم تدريب القضاة ووكلاء النيابة وتعيينهم على وجه خاص في دعاوى الأحداث. ولا بد من حضور الآباء ومحامي الدفاع في أي جلسة استماع، على ألا يُسمح للجمهور بحضور إجراءات الدعوى لحماية سرية الطفل، وتوفير المحامي للطفل منذ البداية.

ذكر المشاركون من **مونتينغرو** أن جميع قوانين الأطفال السارية لديها تتأسس على اتفاقية حقوق الطفل. وفي حالة عدم إمكانية إثبات العمر بشكل قاطع، فإن جميع القرائن تكون لصالح الطفل.

أما في **نيجيريا** و**أوغندا** و**كينيا**، يمكن للمحامي الطعن على الاعترافات المشوبة بالإكراه من خلال عملية معروفة باسم إجراء التحقق من مقبولية الاعترافات. إذا وجدت المحكمة أن الشرطة حصلت على الاعتراف باستخدام القوة البدنية أو الإكراه العاطفي أو أي شكل آخر من أشكال القسر، فلن يُعتد به ضد الطفل في المحاكمة.

---

[٤٦] جانيت إي أينسوورث، في سجل مختلف: ذرائع العجز في استجواب الشرطة،١٠٣ يال إل جيه ٢٥٩، ٣١٥-٣١٦ (١٩٩٣)، انظر أيضًا شاول كاسين، حول سيكولوجية الاعترافات: هل البراءة تعرض الأبرياء للخطر؟ ٦٠ إيه إم. الأخصائي النفسي ٢١٥، ٢١٨-٢١ (٢٠٠٥) (مع ملاحظة أن تقنية رييد يؤكد على ثلاثة أساليب نفسية -العزلة والمواجهة وتهوين المخاطر- التي تزيد من مخاطر الاعترافات الزائفة).

[٤٧] "دور الانحياز التأكيدي في مقابلات المشتبه بهم: تقييم منهجي" في علم النفس القانوني والجنائي (٢٠٠٨)، ١٣، ٣٥٧–٣٧١، في ٣٥٦-٧، كارول هيل، أمينة ميمون، بيتر ماك جورج، كلية علم النفس في جامعة أبردين، أبردين، المملكة المتحدة .https://pdfs.semanticscholar.org/5296/c3a28c8af08436fa86a68f0c774e721ef11d.pdf

[٤٨] لاحظت المحكمة الأمريكية العليا أن "الحدث يحتاج إلى مساعدة محامٍ للتعامل مع المشاكل القانونية وإجراء تحقيق متعمق في الوقائع والإصرار على استمرار الإجراءات باطراد والتأكد مما إذا كان [الحدث] لديه دفاع من أجل إعداده وتقديمه". في قضية ري جولت، ٣٨٧ الولايات المتحدة ١، ٣٦ (١٩٦٧).

نقطة العمل التاسعة:
ينبغي للمحامي متابعة خيارات التحويل والتفاوض بشأن الفصل المبكر في القضايا

النظر في وتصميم آليات تحويل الأطفال المتهمين بارتكاب جنح متصلة بالإرهاب.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٧

النظر في بدائل الاعتقال والاحتجاز والسجن، وتطبيقها في الحالات الملائمة، بما في ذلك خلال المرحلة السابقة للمحاكمة، مع التفضيل الدائم لوسيلة تحقيق غرض العملية القضائية الأقل تقييدًا.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٨

يشمل التحويل بدائل للاحتجاز والملاحقة القضائية وتقديم البيّنات بشأن اقتراف الذنب وإصدار الحكم.[٤٩] يطلب محامي الدفاع التحويل في أي حالة حيث يسمح القانون بذلك وتبرر الوقائع ذلك[٥٠] ، ولكن بشكل خاص في الحالات التي يواجه فيها الموكل خطرًا كبيرًا عند عقوبة قاسية[٥١]. قد يعد التحويل وسيلة فعالة لحماية احتياجات النمو وإعادة التأهيل للطفل ودعم إعادة دمجه بنجاح في المجتمع بعيدًا عن صفته الإجرامية.[٥٢]

يمكن طلب اتخاذ تدابير تحويلية أثناء سير إجراءات الدعوى. بالإضافة إلى ذلك، يجب منح التحويل للحدث كوسيلة لتعليق إجراءات المحكمة الرسمية والتي يتم إنهاؤها عادةً إذا امتثل الحدث لجميع متطلبات برنامج التحويل.[٥٣] العديد من الدول لديها بالفعل سلطة قانونية للتحويل. تسمح بعض الدول بالتحويل الذي يشرف عليه المدعي العام، بينما تسمح دول أخرى بالتحويل تحت إشراف القاضي.[٥٤] وبغض النظر عمن يشرع في التحويل، فإن التحويل أقل تقييدًا من الاحتجاز أو الإشراف الرسمي المطول وغالبًا ما يؤدي إلى فرصة أقل بكثير للعودة إلى الإجرام.

تشمل البدائل الأخرى للاحتجاز والتقاضي الرسمي تقديم المشورة القانونية ومراقبة السلوك والرعاية البديلة وبرامج التدريب التربوي والمهني وعلاج الصحة العقلية والعلاج السلوكي المعرفي وإعدادات المنازل الجماعية المفتوحة والخيارات الأخرى لضمان حل القضية بطريقة تناسب منفعة الطفل وظروفه الطفل ومدى خطورة الجريمة.[٥٥] يسمح الإشراف على مراقبة السلوك، على سبيل المثال، بالمراقبة الدقيقة لأنشطة الحدث دون إعاقة ترتيبات التعليم والمعيشة الحالية.[٥٦]

---

[٤٩] انظر مجموعة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يشار إليها فيما بعد باليونيسف) حول التحويل وبدائل الاحتجاز لعام ٢٠٠٩، متاح على https://www.unicef.org/tdad/index_56399.html.

[٥٠] اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٤٠(٣)(ب). وقد أوضحت لجنة حقوق الطفل أن التحويل "ينبغي أن يكون الطريقة المرجحة للتعامل مع الأطفال في معظم الحالات" (التعليق العام للجنة رقم ٢٤، الفقرة ١٦).

[٥١] مبادرة دورة الحياة للمنتدى، وتحديداً توصيات المنتدى بشأن الاستخدام الفعال للتدابير البديلة المناسبة في الجرائم المرتبطة بالإرهاب.

[٥٢] دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، المرجع الوارد في الفقرة ١٣أعلاه ، الصفحة ٩٦

[٥٣] التعليق العام للجنة رقم ٢٤، فقرة ٧٢

[٥٤] انظر أيضًا ملاحظات عدالة الأحداث للقضاة، نقطة العمل الثامنة، (الموقع الإلكتروني للمعهد).

[٥٥] انظر مذكرة نيوشاتل، أعلاه، رقم. ١، GPs ١، ٢، ٣، ٤، ٧، ٩، ١٠. انظر أيضًا اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٤٠ (٤).

[٥٦] دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المرجع المذكور أعلاه، رقم ١٠، ص ٩٦.

نماذج مميزة

رغم أن **الكاميرون** ليس لديها سلطة قانونية رسمية للتحويل، وجد محامي الدفاع أن بعض وكلاء النيابة والقضاة على استعداد لحل قضية دون إخضاع الحدث لإجراء جنائي يؤدي إلى صدور حكم رسمي وعقوبة. يتم قبول هذه النتيجة بشكل عام على أنها تحقق أفضل مصالح الطفل المعني.

في **الفلبين**، يجيز قانون عدالة الأحداث ومصالحهم بإبرام اتفاقيات التحويل المدعومة من المجتمع والتي تشرف عليها الشرطة والمدعي العام لصالح الأحداث المتهمين بجرائم تصل عقوبتها القصوى إلى السجن لمدة ست سنوات. وسوف تتم إحالة الأحداث الذين يرفضون بإرادتهم الانضمام لبرامج التحويل أو يفشلون في إكمالها بنجاح، إلى محكمة الأسرة للشروع في الملاحقة القضائية الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم إخضاع الأطفال المتهمين بجرائم يعاقب عليها بالسجن لأكثر من ست سنوات وأقل من ١٢ سنة، للتدابير التحويلية إلا من قبل قضاة محاكم الأحداث. في كلتا الحالتين، يُحدد القضاة المختصين بقضايا الأحداث ما إذا كان التحويل مناسبًا قبل الاستدعاء إلى المحكمة. وهذه القرارات مدعومة بتقارير وتوصيات من لجان التحويل المؤلفة من كتبة المحكمة ووكلاء النيابة والمحامين العموميين والأخصائيين الاجتماعيين المعينين.

وإذا أوصت اللجنة بخطة تحويل، يوافق عليها كلا من الطفل وأي صاحب شكوى، تحدد المحكمة جلسة استماع بحضور جميع الأطراف حيث تقرر قبول الخطة من عدمه. وإذا وافقت المحكمة على الأمر بالتحويل، فيعمل الأخصائي الاجتماعي المعين بصفته مراقبًا على البرنامج ويلتزم برفع تقرير للمحكمة عن التقدم الذي يحققه الطفل في البرنامج. وبمجرد استيفاء الطفل لشروط أمر التحويل بنجاح، للقاضي أن يأمر بإغلاق القضية. إذا كانت القضية تنطوي على جريمة يعاقب عليها بالسجن لأكثر من ١٢ عامًا، فيجب أن تقرر المحكمة إدانة الطفل أو براءته وفقًا لإجراءات عدالة الأطفال المعمول بها. وإذا ثبتت إدانة الطفل، تصدر المحكمة حكمًا وعقوبة. ومع ذلك، يجب على قاضي محكمة الطفل أن يعلق العقوبة ويأمر بإجراء واحد أو أكثر من الإجراءات القانونية لعدم السجن، كما هو وارد في حكم ملزم للمحكمة العليا. إذا تمكن الطفل من الامتثال للتدابير البديلة، يمكن الفصل في القضية. فقط إذا رفض الحدث المشاركة في برنامج التدابير البديلة الذي أمرت به المحكمة أو لم يمتثل له، ينفذ القاضي الحكم الصادر مع وقف التنفيذ.

وضعت **تايلاند** إجراءً يتطلب من الشرطة إرسال الأحداث، في غضون ٢٤ ساعة من اعتقالهم، إلى مركز المراقبة والحماية لتحديد ما إذا كان ينبغي اتخاذ تدابير التحويل على الفور أو ما إذا كان ينبغي إحالة القضية إلى محكمة الأحداث والأسرة، حيث يمكن أن يأمر قضاة محاكم الأحداث بتدابير التحويل.[٥٧]

في **اليابان**، يجوز للقضاة الذين يوجهون التهم إلى الأحداث اتخاذ أحد القرارات التالية: (١) ردّ القضية، أو (٢) إحالة القضية إلى محافظ المقاطعة أو رئيس مركز إرشاد الطفل في مسقط رأس الطفل، أو (٣) وضع الطفل تحت المراقبة في مرفق دعم أو مدرسة لتدريب الأطفال، أو (٤) إحالة القضية إلى النيابة العامة. لا يمكن الإحالة إلى المحاكمة إلا إذا كان عمر الطفل ١٤ عامًا أو أكثر وقت ارتكاب الأفعال الإجرامية ويرى القاضي أنه من المناسب معاملة الطفل بموجب الإجراءات الجنائية العادية.[٥٨]

تنص المادة ١٤ (١) من قانون العدالة الجنائية للأطفال في **ألبانيا** -الصادر بالقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٧ -على أنه «يجب إعطاء الأولوية للتدابير البديلة للتحويل من إجراءات المحاكمة الجنائية» في القضايا التي يكون الأحداث طرفًا فيها. كما تنص المادة ٥٦ (٢) على أنه «يجوز تطبيق التحويل ضد الطفل المخالف للقانون بمبادرة من المدعي العام أو بناءً على طلب الطفل - أو ممثل الطفل -المخالف للقانون». لا يجوز للأحداث، بمساعدة ممثليهم، قبول أو رفض عروض التحويل التي يقدمها الادعاء فحسب بل يمكنهم تقديم اقتراحات التحويل الخاصة بهم. إذا رفض المدعي العام عرض الطفل، فيجوز للطفل والممثل القانوني الاستئناف أمام المحكمة في غضون ١٥ يومًا لطلب الأمر بتنفيذه. ينظم القانون أيضًا تدابير التحويل التي يمكن تقديمها للأحداث، فضلاً عن الإجراءات والاعتبارات التي يجب على جميع الجهات القضائية استخدامها عند اتخاذ قرار بشأن الدخول في اتفاقية تحويل.

[٥٧] في تايلاند قانون محكمة الأحداث والأسرة وإجراءات الأحداث والأسرة (المشار إليها فيما يلي باسم تايلاند، قانون محكمة وإجراءات الأحداث والأسرة)، BE ٢٥٥٣ (١٩٩١) بصيغته المعدلة، المادة ٥٠، وما يليها.

[٥٨] نوبوهيتو يوشيناكا، التغييرات الأخيرة في عدالة الشباب في اليابان، هيروشيما هوغاكو، المجلد ٣٣، رقم ٤ (٢٠١٠)، ص. ٨٩ (وصف قانون الأحداث في اليابان لعام ١٩٤٩ (بصيغته المعدلة) (٢٠١٠)).

نقطة العمل العاشرة:

عند تحديد أفضل السبل لحل القضية، يجب على المحامي أن يدافع عن استصدار أحكام لا تنطوي على الاحتجاز بحيث تكون فردية ومتناسبة وتعطي الأولوية لإعادة الإندماج

يطبق على الأطفال في الأحكام القضائية مبدأ التفريد والتناسب.

مذكرة نيوشاتل، الممارسة الجيدة رقم ٩

إبقاء الأطفال مسلوبي الحرية في مرافق مناسبة مع دعمهم وحمايتهم وإعدادهم لإعادة الإدماج.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١٠

تطوير برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأطفال المتورطين في أنشطة متعلقة بالإرهاب للمساعدة على عودتهم الناجحة إلى المجتمع.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١١

عند تحديد أفضل طريقة للدفاع عن طفل متهم بارتكاب عمل إرهابي، يجب أن يكون المحامي مدركًا أن الطريقة التي يتم بها حل القضية يمكن أن يكون لها عواقب جانبية وخيمة طويلة الأجل على الأطفال، لا سيما في قضايا الإرهاب.[٥٩] يمكن أن تشمل هذه العواقب وصمة العار الاجتماعية للطفل وأسرته، وكذلك منعهم من العيش في مناطق معينة وشغل وظائف معينة والذهاب إلى المدرسة أو الكلية. يجب على محامي الدفاع تحذير موكليهم من هذه العواقب الجانبية المحتملة والدعوة إلى اتخاذ قرارات تساعدهم على تجنب مثل تلك العواقب إذا كان ذلك ممكنًا.

إذا كان القانون الوطني يسمح باتفاق تخفيف العقوبة، فيجب على محامي الدفاع مناقشة عروض الإقرار بالذنب المعقولة مع الطفل ومساعدته على اتخاذ قرار مستنير بشأن قبول العرض أو رفضه، واتخاذ أي إجراء مع الطفل لصياغة عرض مقابل عند الاقتضاء.[٦٠] عند النظر في أي عرض تخفيف للعقوبة، يجب أن يحاول محامي الدفاع دائمًا التفاوض في القضية حول تهمة غير الإرهاب عندما يكون ذلك ممكنًا. في جميع الحالات، يجب أن يسعى المحامي إلى التوصل إلى حل للقضية يحمي حقوق الطفل في جميع المراحل بما في ذلك ضمان إيلاء القضية الاعتبار الفردي. إذا تقرر أن الطفل المشتبه به مذنب، فيجب على المحامي أن يتمسك بالتكييف القانوني للتهمة الذي يتناسب مع الأدلة بما من شأنه أن يساعد في منع النشاط الإرهابي في المستقبل ويساعد الطفل على إعادة الاندماج بنجاح في المجتمع.

يجب على محامي الدفاع أن يدرك أيضًا أن الحبس المطول قد «يُكسب المتهمين بالإرهاب القسوة... ويساهم في تطوير أو ترسيخ الشبكات الإرهابية [حيث] توجد علاقة بين السجن والتطرف»[٦١]. وفقًا للصكوك القانونية الدولية ومعايير عدالة الأطفال، يجب على المحامي التمسك بالحصول على قرار لا ينطوي على السجن، حتى في الحالات التي يُقاضى فيها الطفل ويخضع لحكم نهائي.[٦٢]

---

[٥٩] المركز الوطني للمدافعين عن الأحداث ، ستيرلنغ ، المرجع الوارد في الفقرة ٢٦أعلاه ، الصفحة٢٣

[٦٠] انظر مقال جرينسبون ، المرجع الوارد في الفقرة ٤٠ أعلاه ، الصفحة ٦٠٧

[٦١] كريستينا باراجون سكينر، "المعاقبة على جرائم الإرهاب في المادة الثانية" (٢٠١٣)، ٣١ مجلة Yale Law and Policy Review ٣٠٩، ٣٧١، الوارد ذكره في سمير أحمد، "هل التاريخ يعيد نفسه؟ الحكم على الشباب المسلمين الأمريكيين في الحرب على الإرهاب" (٢٠١٧)، ١٢ جريدة Yale Law Journal ١٥٢٠، ١٥٦٦.

[٦٢] المادة ٣٧ (ب) من اتفاقية حقوق الطفل.

نماذج مميزة

في **المملكة المتحدة**، يوجد إجراء يُعرف باسم جلسة جوديير (الإشارة للحد الأقصى للعقوبة) قبل المحاكمة للمساعدة في ضمان أن محامي الدفاع قد أبلغ الموكلين الأطفال بحقوقهم بشكل صحيح. في مثل هذه الجلسات، على سبيل المثال، يُسمح للمتهمين بسؤال القضاة عن الحد الأقصى للعقوبات المحتملة إذا أقروا بالذنب بدلاً من الشروع في المحاكمة. وتسير هذه الجلسة دون تحيز ولا يرد ذكرها في المحاكمة إذا قرر المدعى عليه المثول أمام المحكمة.

في **الكويت**، يمكن للمحاكم الإعفاء من العقوبة في جرائم معينة إذا وافقت جميع الأطراف المعنية على ذلك.

صدّق **المغرب** على قوانين حماية الطفل وفقًا للمبادئ الأساسية في مذكرة نيوشاتل بما في ذلك توفير تدريب متخصص للسلطة القضائية والشرطة. يتم تدريب الشرطة على توضيح لأحداث لحقوقهم بموجب قوانين حماية الطفل. إذا كان ذلك ممكنًا، فإن السياسة تتضمن ترك الأطفال في رعاية أسرهم. عندما يتم احتجاز القاصرين، يوفر المسؤولون مناطق محمية لكي يستطيع محامي الدفاع مقابلة موكليهم والسماح للأحداث بالتواصل مع والديهم.

نقطة العمل الحادية عشر:
ينبغي للمحامي أن يتلقى تدريباً متخصصاً للدفاع الفعال عن حقوق الأطفال المتورطين في جرائم الإرهاب

تصميم وتنفيذ برامج متخصصة لقضايا الإرهاب من أجل تعزيز قدرة جميع المهنيين المنخرطين في منظومة قضاء الأحداث.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١٢

تصميم وتطبيق برامج الرصد والتقييم لضمان التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١٣

تعتبر ممارسة الدفاع عن الأحداث بشكل فعال أمر دقيق ومعقد ومركب؛ لذلك يتعين على الدول تدريب محامي الدفاع لمساعدتهم على الفهم الكامل لخلفية وتجارب موكليهم من الأحداث والحماية التي يوفرها لهم القانون. يجب أن تضمن الإستراتيجية الفعالة لمنع إرهاب الأحداث كذلك تعويض محامي الدفاع بشكل كافٍ وتمكينه من خلال تقديم الخبرة الكافية حول الموضوع للدفاع عن موكليهم أمام القضاة ووكلاء النيابة وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال قضاء الأحداث. اعترفت العديد من البلدان بالحاجة إلى إيجاد وحدات متخصصة تضم القضاة ووكلاء النيابة. كما يتم تذكير الدول بأن المحامين المتخصصين عنصر مهم بنفس القدر لتحقيق نظام قضاء الأحداث بشكل فعال لا سيما في مسائل الإرهاب. سيساعد ضمان حصول جميع تلك العناصر الأساسية على التدريب الجيد والدعم في ضمان احترام الحماية الخاصة للأحداث المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان كما ينبغي.

سوف يساعد التخصص والتدريب عالي الجودة في مجال الدفاع عن الأحداث أيضًا في مواجهة سوء الفهم السائد بين العديد من الجهات الفاعلة في مجال العدالة بأن محكمة الأحداث تفرض معاملة متساهلة للإرهابيين على نحو غير مناسب. وسيستفيد محامي الدفاع كذلك من المعلومات التي يتلقاها أثناء تدريبه فيما يتعلق بالأسباب الجذرية لتورط الأطفال في جريمة إرهابية في بلدانهم.[٦٣]

لكي يكون نظام الدفاع ضد الإرهاب فعالاً، يجب أن يتطلب أيضًا من محامي الدفاع تلقي التدريب على القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الأحداث والاختلافات بين أنظمة البالغين والأطفال ونمو الأطفال والمراهقين وتأثير الصدمات والبدائل الفعالة والمخصصة فيما يتعلق بالتكييف القانوني للجرم.[٦٤] يجب أيضًا تدريب محامي الدفاع على تلبية الاحتياجات القانونية والتعليمية والاجتماعية للطفل حيث تختلف احتياجات الأطفال عن احتياجات البالغين. ومن أجل الفهم الكامل لاحتياجات الطفل، من الضروري أن يستطيع المحامي طلب ومراجعة السجلات المتعلقة بتعليم الطفل والصحة العقلية والطبية وتاريخ الصدمة بما في ذلك الصدمات التي يسببها الإرهابيون[٦٥] أو سوء المعاملة أو الإهمال أو الهجر أو حبس الآباء أو التعرض للعنف. يجب توفير هذه السجلات على الفور لمحامي الدفاع. كما يجب أن يكون لدى المحامي فهم عميق لقوانين ومعايير قضاء الأحداث في الولاية القضائية ذات الصلة لضمان إبعاد الطفل عن الاحتجاز السابق للمحاكمة والتأكد من اللجوء للحبس كإجراء أخير.[٦٦] وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المحامي على دراية بالإجراءات المتبعة في محكمة الأحداث ومنشآت الاحتجاز المتاحة والبدائل المجتمعية للسجن لكي يستطيع الدفاع عن الطفل المدعى عليه وإطلاق سراحه قبل المحاكمة. لكل هذه الأسباب، من الضروري وجود محامي متخصص.

---

[٦٣] التعليق العام للجنة رقم ٢٤، الفقرتان ٥٢ و١١٢

[٦٤] اليونيسيف، دليل العدالة للأطفال، في ٧٧، حقوق الأطفال في عدالة الأطفال، التعليق على حقوق الطفل، اتفاقية حقوق الطفل قسم ٩٧.

[٦٥] أنشأت منظمة الصحة العالمية استبيانًا دوليًا حول تجارب الطفولة السلبية (يشار إليه فيما بعد باسم استبيان تجارب الطفولة السلبية) المصمم خصيصًا من أجل "تغطية الخلل الوظيفي للأسرة، الاعتداء الجسدي والجنسي والعاطفي و الإهمال من قبل الوالدين أو مقدمي الرعاية، وعنف الأقران، والعنف المجتمعي، والتعرض للعنف الجماعي." يمكن أن تكون النتائج المستخلصة من استبيان تجارب الطفولة السلبية ذات قيمة كبيرة في الدعوة للحد من التجارب السلبية في الطفولة والإفادة بتصميم برامج المنع والمساعدة في تحديد خطر التطرف في مرحلة الطفولة. انظر https://www.who.int/violence_injury_prevention/ violence/activities/adverse _childhood_experiences/en/.

[٦٦] كما هو مذكور في قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريتهم (قواعد هافانا)، فإن احتجاز الأطفال، بغض النظر عن الجريمة المرتكبة، لن يكون إلا تدبير يتم اللجوء إليه كملاذ أخير. يجب تفادي الاحتجاز قبل المحاكمة قدر المستطاع ويقتصر على الظروف الاستثنائية. يجب على المحامي دائمًا التمسك باتخاذ إجراء لا ينطوي على الاحتجاز وإقرار تدبير حماية كبديل للاحتجاز.

من المهم أيضًا أن يدرك محامي الحدث أن القصور في النمو العقلي لدى الأطفال والمراهقين يؤثر في قدرتهم على الفهم الكامل للعواقب طويلة المدى لسلوكهم. تشير أبحاث نمو المراهقين إلى أنهم أكثر عرضة للانخراط في السلوكيات المحفوفة بالمخاطر؛ لأن قشرة الفص الجبهي في الدماغ والمسؤولة عن الوظائف التنفيذية والتفكير المعقد لا تنضج بشكل كامل حتى منتصف العشرينات.[٦٧] من الضروري أن يدرك محامي الدفاع أن الأطفال والمراهقين لا يمتلكون نفس القدرات العاطفية أو المعرفية أو السلوكية أو القدرة على اتخاذ القرار مثل البالغين، وأن تتم توعية المدعي العام والقاضي بشأن هذه الحقيقة أثناء تسوية القضية.[٦٨]

من الضروري أيضًا أن يكون لدى المحامي معرفة عملية بالخبراء، مع مداومة الاتصال بهم، في مجالات القانون ذات الصلة بالعواقب الثانوية للحكم والإدانة في جريمة إرهابية، ونمو المراهقين والأطفال، وشطب السجل الجنائي، والسرية، والتعليم الخاص، والإساءة، والإهمال، والتخلي، والصحة العقلية، وكفاءة التفاعل بين الثقافات، ورعاية الطفل، والاستحقاقات، والهجرة.

نماذج مميزة

وضعت العديد من البلدان، بما في ذلك **الفلبين** و**مقدونيا** و**صربيا** و**الكويت** و**موريتانيا** و**الأردن**، أدلة مكتوبة عن عدالة الأطفال موجهة لوكلاء النيابة و/أو القضاة. يمكن أن تكون هذه الدلائل مفيدة لمحامي الدفاع. لسوء الحظ، لا ترد الجوانب الفريدة في ممارسة الدفاع في كثير من الأحيان في مثل هذه المواد. يجب على محامي الدفاع عن الأحداث عديم الخبرة طلب المشورة من محامي ذي خبرة لتعميق إدراكه للتعقيدات الموجودة في نظام عدالة الأطفال. ينبغي للدول أن تنظر في وضع أدلة مماثلة في إطار القوانين والسياسات الوطنية السارية لديها لممارسي الدفاع عن الأطفال، بما في ذلك دليل مصمم خصيصًا لمحامي الدفاع عن الأحداث الذي يتعامل مع قضايا الإرهاب.

في **كينيا**، يتلقى المحامون العاملون في البرنامج الوطني للمساعدة القانونية والتوعية (NALEAP) تدريبًا تمهيديًا محددًا حول الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية. هذه الدورة التدريبية التي تبلغ مدتها أسبوع واحد، والمقدمة من الحكومة، مخصصة لكي تناسب البرنامج الخاص الذي يعمل خلاله المحامي، على سبيل المثال، على قضايا عدالة الأطفال. إلى جانب هذا التدريب التمهيدي، يتلقى المحامون العاملين في البرنامج الوطني للمساعدة القانونية والتوعية تدريبًا متواصلاً.[٦٩]

يتطلب نظام العدالة الجنائية في **موريتانيا** أن جميع الممارسين المشاركين في عملية قضاء الأحداث يتلقون تدريب متخصص.

في **السنغال**، يتم تدريب القضاة المكلفين بالفصل في القضايا التي تنطوي على أحداث متهمين بجرائم إرهابية تدريبًا خاصًا في كل من قضايا الإرهاب وقضاء الأحداث.

في **تايلاند**، تتلقى الشرطة تدريبًا متخصصًا حول كيفية الاستجابة للعنف الموجه ضد الأحداث.

في **تنزانيا**، يتم تدريب جميع الأطراف المعنية في نظام قضاء الأحداث على إعطاء الأولوية لحقوق الأحداث ومصالحهم.

في **الجزائر**، يتلقى مسؤولي إنفاذ القانون تدريبًا متخصصًا حول كيفية التعامل مع مسائل الأحداث. تطالب الجزائر الشرطة بتسجيل جميع المقابلات مع الأطفال واتباع إجراءات خاصة تتطلب حضور محام وولي الأمر أثناء الاستجواب.

في **تايلاند**، يوجد برنامج تدريبي تطوعي لتوعية وكلاء النيابة بشأن حماية الطفل في القانون الدولي والتايلاندي. من الضروري أن تقدم الدول تدريبًا مماثلاً لمحامي الدفاع.

---

[٦٧] انظر اليونيسيف، دماغ المراهق: نافذة ثانية للفرص، في ١٢، ٣١-٣ (٢٠١٧)، شتينبرغ إل، ألبرت دي، كوفمان إي، بانيتش إم، جراهام إس، وولارد جيه (٢٠٠٨). الفروق العمرية في البحث عن الإثارة والنزوات كما هو مجدول بالسلوك والتقرير الذاتي: دليل لنموذج الأنظمة المزدوجة، علم النفس التنموي، ٤٤(٦)، ١٧٦٤-١٧٧٨.

[٦٨] انظر على سبيل المثال، قضية روبر ضد سيمونز، ٥٤٣ الولايات المتحدة ٥٥١ (٢٠٠٥) (مع ملاحظة أن المراهقين والراشدين يختلفون في النمو في المجالات المعقدة، بما في ذلك التحكم في الانفعالات و فهم عواقب أفعالهم. أسست المحكمة قرارها على البحث التنموي والعلمي الذي أظهر أن الأطفال يمتلكون قدرة أكبر على إعادة التأهيل من البالغين، إلا أنهم أكثر عرضة للضغط السلبي من الأقران، كما أنهم غير ناضجين ولديهم ضعف في القدرة على الحكم واتخاذ القرار لأن أدمغتهم لم تتطور بشكل كامل).

[٦٩] الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية في شرق أفريقيا: مقارنة مخططات المساعدة القانونية المستخدمة في المنطقة ومستوى التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة. تقرير صادر عن المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان يستند إلى التعاون مع جمعية القانون في شرق أفريقيا. https://www.humanrights.dk/files/media/billeder/udgivelser/legal_aid_east_africa_dec_2011_dihr_study_final.pdf (ديسمبر ٢٠١١).

نقطة العمل الثانية عشر:
يجب أن يحافظ المحامي على علاقات جيدة وأن يتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال عدالة الأطفال

إعداد الاستراتيجيات الوقائية الهادفة التي تركز بقوة على إنشاء شبكات تدعم الأطفال المعرضين للخطر.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٤

تطوير برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأطفال المتورطين في أنشطة متعلقة بالإرهاب للمساعدة على عودتهم الناجحة إلى المجتمع.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١١

تصميم وتنفيذ برامج متخصصة لقضايا الإرهاب من أجل تعزيز قدرة جميع المهنيين المنخرطين في منظومة قضاء الأحداث.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١٣

غالبًا ما يشتمل نظام عدالة الأطفال على خبراء الخدمة الاجتماعية والمعلمين والمحققين وضباط مراقبة السلوك والمتخصصين في الصحة العقلية والعاملين في المجال الطبي. يلعب محامي الدفاع دورًا مهمًا في تشجيع التعاون الوثيق بين المتخصصين العاملين مع الأحداث بحيث يكون لدى جميع الأطراف المعنية فهم كامل للطفل واحتياجاته والعمل معًا لكي يحصلون على حقوقهم. يجب أن يكون المحامي أيضًا على دراية بمقدمي الخدمات الذين يساعدون الأحداث والخدمات التي يقدمونها وأن يكونوا همزة وصل بين المتخصصين الآخرين والطفل.

تعد أفضل طريقة لتلبية جميع احتياجات الطفل المعرض للخطر هي إنشاء شبكات محلية متخصصة بواسطة المحكمة، حيث تُعرف أحيانًا باسم فرق حماية الطفل، لتلبية احتياجات الأطفال بطريقة شاملة. وقد تم تكليف هذه المجموعات بمعالجة كل حالة على حدة للمساعدة في ضمان أفضل النتائج. يمكن أن يكون للدرجة والطريقة التي يتفاعل بها محامي الدفاع مع هذه المجموعات أو أعضائها تأثير كبير على جهود المحامي للدفاع عن مصالح الطفل بنجاح ومساعدة الطفل على إعادة الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، فإن توثيق العلاقات مع أعضاء المجموعة قد لا يساعد موكل طفل فردي فقط ولكنه قد يوفر موارد مفيدة لحالات الأطفال المستقبلية.

أنشأت العديد من البلدان أنظمة يشارك فيها الأخصائيون الاجتماعيون وعلماء النفس وخبراء مكافحة الإرهاب وغيرهم في قضايا الأطفال للمساعدة في إبلاغ المحكمة بالنتائج التي ستكون في مصلحة الطفل. في حالة إجراء أي تقييم أو توصية تتعلق بالطفل، يجب إبلاغ محامي الدفاع للتأكد من إدراجها بشكل مناسب في استراتيجية الدفاع لحل القضية.

نماذج مميزة

في **كينيا**، على سبيل المثال، يشترط القانون إنشاء ملف رعاية اجتماعية منفصل مع كل حالة طفل لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للطفل. يرفق هذا الملف بعد ذلك بالملف الجنائي ويسمح لقاضي محكمة الطفل أن يأمر بإجراء تقييمات محددة لمساعدة المحكمة على اتخاذ قرارات أفضل بشأن مصالح الطفل الفضلى. وجدير بالأهمية أن يعمل محامي الدفاع مع هؤلاء الأشخاص الذين يتولون التقييم لفهم احتياجات الطفل وتوفير الوثائق والمعلومات الأخرى للمساعدة في إتمام التقييم على أكمل وجه.

بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٠٢، تأسيسًا على قانون فريق حماية الطفل رقم ٨ لعام ٢٠٠١، بدأت كينيا في إنشاء فرق لحماية الطفل كتعزيز لنظام محاكم الطفل. تعمل هذه الفرق على تحديد المصالح الفضلى للطفل والمساعدة في تمكين محكمة الطفل من تطبيق القوانين الدولية والوطنية لحماية الطفل. يعمل في الفرق ممثلو إنفاذ القانون من ذو المستوى الرفيع، ويصبحون أكثر وعيًا بضرورة حماية جميع الأحداث حتى أولئك المتهمين بارتكاب أعمال إرهابية.

في **المغرب**، عندما يتورط قاصر في قضية جنائية لأي سبب من الأسباب، تتولى المحكمة تعيين أخصائي اجتماعي أو متخصص آخر لمتابعة القضية وتقديم توصيات إلى المحكمة لخدمة مصالح الطفل الفضلى.

أفاد المشاركون في تدريب المعهد أن جميع دول **غرب البلقان** تتوفر لديهم أخصائيين اجتماعيين لمساعدة الأطفال في قضايا الإرهاب. في **مونتينغرو**، يجب أن تكون فرق الخبراء على دراية جيدة باحتياجات الأحداث وتفاصيل قضاياهم. في حالات محددة، يكون الفريق على اتصال يومي بالحدث ويراقب صحته الجسدية والعقلية. ورغم عدم وجود محاكم متخصصة للقاصرين في مونتينغرو، لكن يتلقى بعض القضاة ووكلاء النيابة ومحامين الدفاع تدريبًا متخصصًا في التعامل مع قضايا الأحداث.

خاتمة

في نظام قضاء الأحداث، يلعب محامي الدفاع دورًا فريدًا في الدفاع عن حقوق الحدث المتهم وتسهيل إجراءات المحاكمة العادلة والفعالة. يتطلب الإنصاف الجوهري توفير المحامي للمشتبه فيهم من الأحداث في جميع القضايا في أقرب وقت ممكن أثناء سير الإجراءات، ولكن بشكل خاص قبل حدوث أي استجواب.

وفي القضايا التي يتم فيها اتهام الأحداث بالإرهاب أو الجرائم ذات الصلة، يلزم أن يكون لدى المحامين التزام مهني ومهارات اتصال قوية ومعرفة بالحق في أصول المحاكمات وكفاءة التفاعل الثقافي وفهم عملية نمو المراهقين وتأثير التجارب المؤلمة على الطفل. أقرت العديد من الدول بأن وجود محامي عام أو نظام مساعدة قانونية مجانية يضمن لجميع الأحداث توفر محام لديهم في كل مرحلة من مراحل سير الإجراءات، حتى عندما لا تستطيع الأسرة تحمل تكلفة المحامي، يعد من الوسائل الفعالة للغاية لضمان حقوق الأحداث المتهمين بالإرهاب والجرائم الأخرى. ينبغي للدول تقييم الطريقة الأكثر فعالية لضمان تمثيل الأحداث المعوزين. يمكن لمحامين الدفاع المدربين جيدًا أيضًا أن يلعبوا دورًا حيويًا في المساعدة على تسهيل نزع التطرف من الأطفال المتورطين في النشاط الإرهابي من خلال الدعوة إلى العلاج الذي يمكن أن يساعد الطفل المعاد تأهيله على العودة إلى المجتمع بنجاح.

طوال عملية سير الإجراءات، يجب على المحامي التواصل بانتظام مع الطفل، ومحاولة إبعاده عن الحجز، وحماية أسرار الطفل، والدفاع عن مصالح الطفل، والطعن في الاعترافات المنتزعة قسرًا، والتحقيق الفعال وفهم الأسباب الجذرية للنشاط الإرهابي المزعوم، وتولي الدفاع من أجل الوصول للنتائج الأقل تقييدًا، والعمل على الحفاظ على مصلحة الطفل وإعادة تأهيله، والمساعدة في إعداد خطة لعودة ناجحة إلى المجتمع. يجب دائمًا افتراض براءة الطفل، ما لم يثبت خلاف ذلك. يجب على المحامي أيضًا التحقيق في القضية لمعرفة ما إذا كان الطفل قد تم إجباره أو إكراهه أو التلاعب به للمشاركة في جريمة إرهابية. إذا كان هناك سؤال حول عمر الطفل ولم يكن لدى الحكومة دليل قاطع في هذا الشأن، فيجب على المحامي أن يدافع عن افتراض أن موكله قاصر في حالة عدم وجود دليل على عكس ذلك.

يجب إطلاق سراح الأطفال، حتى المتهمين بارتكاب أعمال إرهابية، لدى أفراد عائلاتهم أو إيداعهم مكان آمن كلما أمكن ذلك، بدلاً من حبسهم. إذا كان الاحتجاز هو البديل الوحيد، فيجب احتجاز الأطفال في منشأة آمنة وعزلهم عن البالغين وإيوائهم فقط مع أفراد من جنسهم. يجب على المحامي متابعة التحويل بعيدًا عن نظام المحكمة أو الخيارات الأخرى للتكييف القانوني المبكر للتهمة كلما كان ذلك مناسبًا. إذا وصلت المسألة إلى مرحلة المحاكمة، فيجب على المحامي حماية حقوق الطفل أثناء جلسات الاستماع السابقة للمحكمة وجلسات تقديم البيّنات والحفاظ على علاقة إيجابية مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال عدالة الأطفال لتحقيق أفضل النتائج لموكله الطفل. وأخيرًا، إذا تقرر أن الطفل هو المسؤول عن النشاط الإرهابي، فيجب على المحامي أن يتمسك بالتكييف القانوني الذي يتناسب مع التهمة ويتناول الجريمة بشكل عادل، وكذلك يدافع عن احتياجات الطفل من حيث إعادة التأهيل والعودة إلى المجتمع.

تشترط اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والوثائق الدولية الأخرى توفر هذه التدابير الوقائية. وقد أقرت العديد من البلدان حول العالم جميع نقاط العمل المذكورة أو بعضها. تم تسليط الضوء على العديد من الأمثلة طوال هذه المذكرة لتوضيح طريقة التنفيذ. وقد أقر المجتمع الدولي أن أفضل طريقة لتطبيق نظام عدالة الأطفال بشكل فعال وعادل، التي توفر المساءلة ومعالجة الأسباب الجذرية لمشاركة الأطفال في الأنشطة المتعلقة بالإرهاب على النحو المناسب، تكمن في ضمان أن تعمل كل دولة على تنفيذ إجراءات الحماية المذكورة تنفيذًا كاملاً من خلال توفير محامين دفاع مدربين جيدًا على ذلك.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

www.theiij.org @iijmalta info@theiij.org